أرييه كرامبف *

صعود النيوليبرالية في إسرائيل: الاقتصاد وقضايا أمنية

ملخّص

تعتبر هذه المقالة أن فهم المسار الإسرائيلي نحو النيوليبرالية خصوصاً، والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد السياسي الإسرائيلي عموماً، يقتضي إقامة وزن كبير لحقيقة أن إسرائيل هي دولة صغيرة، وكذلك للعوامل الجيو سياسية والأمنية. في سبيل ذلك، تتبنى المقالة منهج الرأسمالية المتنوعة (Variegated Capitalism)، الذي يمزج بين نظريات الاقتصاد المقارِن والاقتصاد السياسي الكونيّ، لذا فهو يُشدد على الطريقة التي تأثر بها موديل النمو (الاقتصادي) الإسرائيلي، خلال الفترات الزمنية المختلفة، بعوامل دولية، اقتصادية وجيو سياسية.

مقدمة

تسعى هذه المقالة إلى دراسة التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي في إسرائيل إبان عهد اللبرلة والخصخصة، من خلال منظور نظري يضع في المركز حقيقة كون إسرائيل دولة صغيرة تعيش حالة من الصراع الأمني. يفترض هذا المنهج أن واضعي السياسات ـ في المستويين السياسي والمهني ـ معرَّضون لضغوطات واعتبارات يفرضها موقع إسرائيل في إطار المنظومة الدولية، بما فيها اعتبارات اقتصادية، أمنية وجيو سياسية. بفعل ذلك، تتأثر تشكيلة مصالح اللاعبين المحليين، وكذلك سيرورات تشكُّل السياسات، بعوامل دولية مختلفة، والنتيجة هي أن طبيعة النظام الاقتصادي المحلي هي نتاج هذه العوامل، أيضاً. توفر زاوية النظر النظرية هذه بديلاً للمنهجيات المقبولة والمعتمَدة في الاقتصاد السياسي المقارِن، التي تولي أهمية حاسمة لعلاقات القوة بين اللاعبين المحليين.

* محاضر في قسم العلوم السياسية والمجتمع في الكلية الأكاديمية تل أبيب ـ يافا .

تبرز قوة التفسير الذي يطرحه هذا المنهج، الذي سأعززه لاحقاً على أساس نظرية الرأسمالية المتنوعة (Variegated Capitalism)، عند الحديث عن دول صغيرة تحديداً. فبينما نجد أن الادعاء الأساسي القائل بأن النظام الاقتصادي الذي تصممه عوامل محلية ودولية هو ادعاء صحيح بشأن الدول كلها عموماً، نجد أنه أكثر بروزاً وأهمية في ما يخص الدول الصغيرة بشكل خاص، ذلك أن هذه الأخيرة لا تمتلك القدرة على تصميم الحلبة الدولية، لذا فهي تضطر إلى ملاءمة نفسها للتغيرات العولمية وتذويت عبء الملاءمة (burden of adjustment)، وهذا، خلافاً للدول الكبيرة التي تمتلك القدرة على تصميم البيئة الدولية بما ينسجم مع مصالحها الداخلية. وفقاً لهذا المنهج، تعالج هذه المقالة الطريقة التي يمكن للعوامل الدولية، في المجال الاقتصادي والجيوسياسي، أن تفسر بها التغييرات التي طرأت على الرأسمالية الإسرائيلية. وتسعى المقالة، بوجه خاص، إلى توضيح كيفية تأثير العوامل الجيوسياسية على المسار الإسرائيلي نحو النيوليبرالية.

هيكلية المقالة هي التالية: في البند الثاني، أعرض بصورة موجزة للمنهج القائل بأن النيوليبرالية هي إيديولوجية كونية تؤدي إلى الالتقاء والالتئام، وكذلك منهج الصيغ المختلفة من الرأسمالية القائل بأن لكل دولة مساراً تاريخياً مختلفاً تشقه وتشكله عوامل محلية. وأدّعي بأن التوليف مطلوب هنا لتفسير التغييرات الكونية، وكذلك الخصائص الفريدة، لكل نظام اقتصادي. في البند الثالث، أعرض، بمزيد من التفصيل، نظرية النيوليبرالية المتنوعة (أو: الرأسمالية المتنوعة) التي تقترح مثل هذا التوليف. في البند الرابع، أشرح أسباب ملاءمة منهج الرأسمالية المتنوعة للحالة الإسرائيلية بصورة كبيرة جداً، ثم أقدم، في البندين الخامس والسادس، ستة نماذج من تاريخ إسرائيل الاقتصادي، من خلال منظور نظرية الرأسمالية المتنوعة. وفي الختام، أدّعي في التلخيص بأنّ هذا الإطار المفاهيميّ يتيح عرض التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي ووجهات استمراريته، على حدّ سواء.

نيوليبرالية: نظام محليّ أم عالميّ؟

أحد الأسئلة الأساسية في دراسات النيوليبرالية هو ما إذا كان ظهور النيوليبرالية ظاهرة كونية أدت إلى تحقيق و/ أو زيادة التجانس (homogenization) بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة في العالم، أم أن بمقدور ديناميات سيرورات التغيير إنتاج فروقات بين الأنظمة الاقتصادية في الدول المختلفة. في الأدبيات، بالإمكان العثور على نماذج معبرة عن كلا المنهجين.

يعتبر جزء كبير من الأبحاث التي درست ظهور النيوليبرالية أنها منظومة فكرية كونية ذات مضامين محددة انتقلت من دولة إلى أخرى في عملية نشر للأفكار بواسطة شبكات الخبراء والمنظمات الدولية أو بواسطة ممارسة الضغوط من جانب بعض الدول. وقد كانت لهذه الإيديولوجية بضعة مصادر. يعثر هارفي على المصادر الفكرية لهذه المضامين في الإصلاحات التي نفذها رونالد ريغان في الولايات المتحدة ومارغريت تاتشر في بريطانيا. "من نقاط البؤرة هذه"، يكتب هارفي، "يبدو كأن الدوافع الثورية قد انتشرت وأثارت الأصداء لإعادة تشكيل العالم من حولنا من جديد وبصورة مختلفة تماماً" (D Harvey 2007, 1). ويرى باحثون آخرون في سيرورات الاندماج الأوروبية، أيضاً، محفزاً لانتشار الأفكار النيوليبرالية (McNamara 1998; Armingeon and Baccaro 2012). بالإضافة إلى ذلك، ساهم تقبّل إجماع واشنطن واعتماده قائمةَ خيارات سياسية مقبولة لمعالجة أزمات الديون في الدول النامية في انتشار الأفكار النيوليبرالية (Babb 2013). وقد أصبحت هذه الهيئات المعرفية التي نشأت ونمت في سياقات جيوسياسية منفصلة منظومةً إيديولوجية أكثر اتساعاً ـ وإن لم تكن موحَّدة ـ ولّدت الأرثوذكسية الاقتصادية العالمية التي أُطلق عليها اسم إجماع بروكسل ـ فرانكفورت ـ واشنطن (Fitoussi and Saraceno 2004).

كان من المتوقع أن يقود نشر الإيديولوجية النيوليبرالية إلى تحقيق التجانس بين الأنظمة الاقتصادية وإلى عملية التئام (convergence) تمهيداً لموديل اقتصادي مشترك. جرى تشخيص مثل هذه السيرورات في فترات زمنية محددة وفي مناطق جغرافية معينة، غير أن التوقع بحدوث الالتئام لم يتحقق، إجمالاً. وتبيّن بعض الدراسات في مجال الرأسمالية المقارِنة (Comparative Capitalism) أن الفوارق بين الأنظمة الاقتصادية بقيت على حالها حتى في العصر الليبرالي، بل تعمقت وازدادت حدّة في بعض الحالات. وتفسر نظرية تنوّعات النظام الرأسمالي (Varieties of Capitalism) (Hall and Soskice 2001; Thelen 2012; Nölke and Vliegenthart 2009) الفوارق بين النماذج الاقتصادية المختلفة على أساس "التعطيل المؤسساتي" في

الحلبة المحلية. تستنسخ الهيكليات القائمة ذاتها نتيجة بنى القوة الحصينة أو المزايا التنافسية التي يسمح بها المبنى الحالي. وتميز الدراسات في هذا المجال بين أشكال من الرأسمالية: اقتصاد السوق الليبرالي (الولايات المتحدة)، اقتصاد السوق المُواءَم (ألمانيا)، اقتصاد السوق التبعيّ (أوروبا الشرقية)، اقتصاد السوق الدولتيّ (الصين) وغيرها (Nölke and Vliegenthart 2009; Nölke et al. 2019). وقد سادت، حتى الفترة الأخيرة، قطيعة تامة بين الأدبيات التي تمحورت حول الالتئام تمهيداً لموديل نيوليبرالي موحَّد وبين الأدبيات التي تمحورت حول النماذج والأشكال المختلفة من الرأسمالية. وكانت النتيجة انقسام البحث المقارِن بين أجندتين بحثيتين متناقضتين: تركز الأولى على سيرورات الالتئام، بينما تركز الثانية على تكريس الفوارق. لكن تطوير المعرفة المقارِنة كان يتطلب إيجاد التوليف، أو التجسير على الأقل، بين هذين التوجّهين. مثل هذه التوليفة، تطرحها نظرية الرأسمالية المتنوعة (Variegated Capitalism)، التي سأعرض لها في البند التالي.

نيوليبرالية متنوعة

تقترح نظرية الرأسمالية المتنوعة أو الليبرالية المتنوعة (Peck and Theodore 2007; Brenner, Peck, and Theodore 2010; Macartney 2011; Dixon 2011; Jessop 2014) طريقة لفحص تعدد النماذج الرأسمالية، دون إغفال حقيقة أن الاقتصادات المختلفة قد تعرضت لتغيير مؤسساتي عميق في العصر النيوليبرالي. أعرض في هذا البند ثلاثة مركّبات لهذه النظرية، نحتاج إليها ـ في تقديري ـ لتحليل الحالة الإسرائيلية.

فرضية الأساس في توجه النيوليبرالية المتنوعة هي أن وحدة تحليل النظام الرأسمالي ينبغي أن تكون دولية وأن الاقتصاد الوطني مشتق من منظومة أوسع بكثير. معنى هذا أن البحث المقارِن لا يمكن أن يكون كاملاً من دون التطرق إلى موقع الاقتصاد الدولتي في المنظومة الدولية. وكما يوضح بوب جيسوب، فنظراً لكون مناهج الرأسمالية المقارِنة تميل إلى دراسة الاقتصادات الإقليمية كوحدات مستقلة، فإنها تُغفل "المنطق المتشكل والقوة المُقيِّدة في عالم السوق الذي يغدو أكثر تكاملاً عبر سيرورات تراكم رأس المال (Jessop 2015, 65–66). وخلافاً للنظريات التي تقول إن المنظومة الدولية تقود إلى الالتئام والزيادة التجانس، يرى منهج الرأسمالية المتنوعة أن المنظومة العالمية تخلق ظروفاً مواتية لحصول "تطور غير متكافئ" (uneven development) يتجسد ليس فقط في الفجوات المادية في وتيرة النمو بين الدول، كما تدعي نظرية المنظومة الدولية التي وضعها عمانوئيل فالرشتاين مثلاً (Wallerstein 2004)، بل في أنماط إدارية ومؤسساتية غير متكافئة وغير متجانسة، أيضاً (Dixon 2011; Ebenau, Bruff, and May 2011). والاستنتاج من هذا هو أن المسارات المؤسساتية المختلفة هي نتاج المنظومة الدولية أيضاً، وليست نتاج العوامل المحلية فقط.

المركّب الثاني البارز في نظرية الرأسمالية المتنوعة هو تبني مصطلح الحركة المضاعَفة الذي وضعه كارل بولاني. يدّعي بولاني أن سيرورات التتجير أو التحرك في اتجاه السوق (marketization) تخلق حالة من عدم الاستقرار، ولذا فالمتوقع أن تكون مصحوبة بحركة ضدية من التدخل في السوق بطرق مختلفة (Goodwin 2018). وعلى عكس النظريات الاقتصادية السياسية البنيوية أو الطبقية، يرى بولاني أن الحركة الضدية ليست نتيجة للصراع بين العمل ورأس المال بالضرورة، وإنما هي نتيجة لتحالفات بين ـ طبقية يشارك فيها لاعبون دولتيون، أصحاب رساميل ومنظمات عمالية. وتصف نظرية النيوليبرالية المتنوعة الحركة المزدوجة بكونها دمجاً بين سيرورات الانسحاب المؤسساتي (rolling-back neoliberalizaiton) وسيرورات الانتشار المؤسساتي (rolling-out neoliberalization) (Peck and Tickell 2002). يصف مصطلح الحركة المزدوجة النظام النيوليبرالي باعتباره دمجاً بين سيرورات الانسحاب المؤسساتي ـ اللبرلة ـ وسيرورات الانتشار المؤسساتي ـ تعميق تدخل الدولة في السوق. معنى هذا أنه من المحتمل أن يشمل النظام النيوليبرالي توسيعاً لسياسة الرفاه. هذه المَفهَمة ممكنة لأن كلتا الحركتين تُعتبران ردة فعل على وجهات عالمية. ويبين بوهلي وغريسكوفيتس أن بعض دول أوروبا الشرقية قد تبنى ممارسات اشتراكية ـ ديمقراطية كجزء من التحول النيوليبرالي بعد انهيار الكتلة الشيوعية (Bohle and Greskovits 2012). يولّد التعقيد الداخلي الذي ينجم عن كلتا الحركتين فروقاً بين الدول، وهذه الفروق ليست ناجمة وتيرة تبني الإصلاحات النيوليبرالية فقط، وإنما هي نتيجة توجهات منطقية اقتصادية سياسية مختلفة، أيضاً.

يركز منهج النيوليبرالية المتنوعة على المركّب الدولي في النيوليبرالية، على الحركة المزدوجة التي تميزه وعلى العلاقات المركّبة بين المنطق الإقليمي ومنطق السوق. تكتسب هذه المركّبات أهمية قصوى عند تقصي حالات دول صغيرة يتعين على النظام الاقتصادي فيها أخذ عوامل دولية في الحسبان، وكذلك حالات دول متورطة في نزاعات أمنيّة.

مركّب مهم وجوهري آخر في نظرية النيوليبرالية المتنوعة هو الوزن الممنوح للعوامل الإقليمية والجيوسياسية. تتشكل المنظومة الدولية من دول سيادية تتخذ تدابير مختلفة لخدمة مصالحها في الحلبة الدولية. تؤدي خدمة المصالح هذه إلى اتخاذ قرارات حاسمة تؤثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على النظام الاقتصادي. يميّز ديفيد هارفي ـ في كتابه الأقل شعبية من الوجيز في تاريخ النيوليبرالية ـ بين المنطق الرأسمالي أو الاقتصادي للنيوليبرالية والمنطق الإقليمي للنيوليبرالية. المنطق الاقتصادي ذو طابع عقلاني، بمعنى أنه يستند إلى التطلع نحو الربحية في الشركات الخاصة. ويعكس المنطق الاقتصادي الشكل الذي يوصف به النظام الرأسمالي في صندوق النص الذي يحتفظ به خبراء الاقتصاد. لكن النظام الرأسمالي يتميز، أيضاً، بمنطق إقليمي يوصف بأنه "استراتيجيات سياسية، دبلوماسية وعسكرية تستخدمها وحدات أقليمية، مثل الدول، حين تُصارع من أجل تحقيق مصالحها واستجماع القوة" (David Harvey 2005, 82). الرأسمالية العولمية هي نتيجة لهذين النوعين من المنطق، واللذين يختلف أحدهما عن الآخر ومن غير الممكن شرح أحدهما استناداً إلى الآخر. ومع ذلك، يرتبط هذان النوعان آحدهما بالآخر ويغذي أحدهما الآخر.

اقترح، في هذه المقالة، فهم التمييز بين المنطق الاقتصادي والمنطق الإقليمي باعتباره (التمييز) أحد تجسيدات الحركة المزدوجة. يتحدث برينر وآخرون عن تمييز مماثل بين "منطق التتجير" و"منطق قيود السوق"، وهما شكلان من المنطق الرأسمالي "يتداخلان ويتطوران بالتوازي" (Brenner, Peck, and Theodore 2010, 189). والنتيجة هي "تطور غير متكافئ لأساليب إدارية عابرة للفضاءات، للأقاليم وللمعايير" (Brenner, Peck, and Theodore 2010, 184). يُفهم من هذا أن الحركة المضادة للسوق لا تؤدي بالضرورة إلى حماية العمال والمواطنين وقد يكون المنطق الإقليمي محرّكها، أيضاً. وحين تكون الحركة المضادة مستندة إلى المنطق االإقليمي، فمن الممكن أن تؤدي أيضاً إلى المسّ بالعمال وبالمواطنين. هذا استنتاج بالغ الأهمية من أجل فهم سياسة سيرورات النيوليبرالية.

على هذا، يركز منهج النيوليبرالية المتنوعة على المركّب الدولي في النيوليبرالية، على الحركة المزدوجة التي تميزه وعلى العلاقات المركّبة بين المنطق الإقليمي ومنطق السوق. تكتسب هذه المركّبات أهمية قصوى عند تقصي حالات دول صغيرة يتعين على النظام الاقتصادي فيها أخذ عوامل دولية في الحسبان، وكذلك حالات دول متورطة في نزاعات أمنيّة يبرز فيها المركّب الجيوسياسي بصورة واضحة. إسرائيل دولة صغيرة تعيش حالة من النزاع الأمني المستمر، ولذا فهي تشكل حالة اختبارية جديرة.

النيوليبرالية المتنوعة والحالة الإسرائيلية

إسرائيل دولة صغيرة تحولت، مؤخراً فقط، من دولة نامية إلى دولة متطورة. وفوق ذلك، إسرائيل دولة تعيش، منذ إقامتها، حالة من النزاع الأمني المستمر. بلورت هذه الحقائق الجيوسياسية، كما أرى، على مدى سنين طويلة المنطق الإقليمي للرأسمالية الإسرائيلية، وهي تواصل فعل ذلك الآن أيضاً. ينبثق من هذين العاملين العامل الثالث الذي كان له أثر كبير على

تشكيل الرأسمالية الإسرائيلية، وهو علاقات التبعية التي تربط إسرائيل بالدول العظمى، لا سيما الولايات المتحدة بوجه خاص. وأريد، في هذه المقالة، وضع هذه العوامل الثلاثة في مركز البحث، ثم فحص مدى قدرتها على تقديم التفسير المكمل للتفسيرات القائمة بشأن العوامل التي بلورت نمط النمو الإسرائيلي.

تتقصى هذه المقالة الإطار التفسيريّ للنيوليبرالية المتنوعة، قياساً بأربعة أطر تفسيرية بارزة قدم كل منها إطاراً تفسيرياً واحداً على الأقل لواحدة من الحالات التي تعالجها هذه المقالة. بدايةً، النظرية التي تشدد على دور استيراد وتبني الأفكار، القواعد المعيارية السياسية والاقتصادية من الدول المتطورة (فيلك ٢٠٠٦؛ Ben-Porat 2008; Ben-Porat and Yuval 2007; دورون ٢٠٠٧؛ رام ٢٠٠٦). ثانياً، المقاربة التي تشدد على دور الخبراء والتكنوقراط الذين استوردوا الأفكار، الممارسات ومنظومات الحوكمة التي قلصت مساحة تحكيم الرأي لدى المستوى السياسي فعبّدوا، بذلك، الطريق نحو تغيير نمط النمو في إسرائيل (Mandelkern 2017; Rosenhek and Maman 2017). وثالثاً، التفسير المؤسساتي الذي يشدد على دور الدولة ومؤسساتها الحكومية التي تتحرك من أجل تثبيت قدرتها على الحوكمة والسيطرة (Grinberg 1991; Maron and Shalev 2017a; Shalev 1998). ورابعاً، المقاربة التي تشدد على المصالح الطبقية الخاصة بالقطاع التجاري الذي اعتبر العولمة فرصة تجارية، فدعمها ودفعها إلى الأمام (Ben-Porat 2005).

ليست هذه المقالة الأولى التي تضع في المركز العوامل الجيوسياسية التي بلورت النظام الاقتصادي في إسرائيل، وخاصة التحول النيوليبرالي. تجدر الإشارة، من بينها، إلى أعمال شلومو سفيرسكي (سفيرسكي ٢٠٠١؛ ٢٠٠٥ Svirski 2006)، بيخلر ونيتسان (Bichler and Nitzan 2001; Nitzan and Bichler 2002)، شفير وبيلد (Shafir and Peled 2002) وأوري رام (رام ١٩٩٩). يتمثل القاسم المشترك بين هذه الأعمال في الادعاء بأنه إذا ما قبلنا بالادعاء القائل بأن اللاعبين المحليين المركزيين ـ رأس المال، العمل والدولة ـ هي التي صقلت النظام الاقتصادي المحلي، فمن الواجب علينا إذن أن نفحص كيف تبلور العوامل الدولية، الجيوسياسية والأمنية مفاهيم مصالح اللاعبين المحليين والتحالفات المتشكلة.

سأبحث، في الفصول التالية، في ست فترات من التاريخ الاقتصادي الإسرائيلي وسأعرض لسيرورات التغيير التي حصلت خلال الفترة الزمنية المحددة وذات العلاقة، ثم سأقدم لها تفسيراً من خلال آليات التغيير المشتقة من نظرية النيوليبرالية المتنوعة؛ أي أنني سأحاول تفسير التغيرات البنيوية والمؤسساتية التي حصلت في موديل النمو الإسرائيلي كردة فعل من لاعبين محليين على التغيرات التي حصلت على الساحة الدولية، وكنتيجة للعلاقات التبادلية بين المنطق الرأسمالي والمنطق الإقليمي.

اللبرلة الأولى

أحدثت سيرورات اللبرلة التي بدأت في الثمانينيات والتسعينيات تغييرات ثورية في الاقتصاد الإسرائيلي، بالنظر إلى الفترة الزمنية التي جرى فيها التدخل. غير أن الفحص التجريبي لفترة التدخل ـ منذ قيام الدولة حتى خطة الطوارئ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ـ يبيّن أنها لم تكن متجانسة. خضع الاقتصاد الإسرائيلي في الستينيات، لسيرورات اللبرلة الجزئية، وخاصة في مجال كشفه على المنافسة الدولية وتقليص التدخل الحكومي في سوق العمل. وفي رأيي، فقد شكل تسريع عملية التكامل الأوروبي أحد العوامل المركزية لتلك السيرورات.

في نهاية الخمسينيات، أنهت أوروبا عملية إعادة البناء وبدأت عملية التكامل الاقتصادي. وتجسدت هذه العملية، رسمياً، في التوقيع على معاهدة روما (١٩٥٧) وإقامة المجموعة الاقتصادية الأوروبية والسوق الأوروبية المشتركة. من الناحية العملية، تخلت دول أوروبا الغربية عن السياسات الحمائية التي ميزت فترة إعادة البناء واعتمدت نموذجاً اقتصادياً يقوم على حرية حركة السلع والخدمات. وقد كانت عملية التكامل الأوروبي بمثابة صدمة خارجية لإسرائيل التي تميز اقتصادها بنموذج نموّ إنمائيّ ـ إنتاجيّ.

يلقى الادعاء بأن نموذج النمو الإسرائيلي في الخمسينيات كان تطويرياً ـ developmental ـ قبولاً في الأدبيات (Levi-Faur 1998; Maman and Rosenhek 2012). وقد تميز هذا النموذج بهيمنة وكالات الدولة في التدخل في السوق وفي رصد الموارد. وتميزت استراتيجية التنمية الإسرائيلية بتخصيص الموارد لقطاعات كثيفة العمالة من أجل خلق فرص عمل للقادمين الجدد خلال الخمسينيات. كان الهدف المعلن والعملي بلوغ حالة من "التوظيف الكامل" (ليفي ـ فاور ٢٠٠١؛ كرامبف ٢٠١٥).

كان نمـوذج التنميـة الإسرائيـلي يهـدف إلى تحقيـق أهـداف اقتصاديـة، قوميـة واجتماعيـة في الوقـت ذاتـه. شـمل هـدف التوظيـف الكامـل أيضـاً وسـائل لتأهيـل العمـال في فـروع كثيفـة العمالـة وتعيـين العمـال. وكان نمـوذج الرفـاه الرسـمي في إسرائيـل محـدوداً، بالمقارنـة مـع دول اشـتراكية ديمقراطيـة، بمعنـى أنـه لـم يشـمل الضمانـات الاجتماعيـة، بـل كان يسـتند إلى نمـوذج الأعمـال المبتدئـة ودعـم المحتاجـين. وقـد ميـز نمـوذج الرفـاه هـذا، المبنـي عـلى التدخـل الحكومـي المكثـف في الاقتصـاد مـع الحـد الأدنـى مـن شـبكة الأمـان الاجتماعـي في الحـد الأدنى، دولاً ناميـة أخـرى في جنـوب شرق آسـيا أيضـاً، وكان يُسـمى موديـل الرفـاه الإنتاجـيّ (Holliday 2000; Krampf 2019). في إطـار هـذا النمـوذج، توفـر الدولـة الرفـاه بواسـطة السياسـات الاقتصاديـة، التـي تخـدم أهدافـاً قوميـة أيضـاً، وليـس بواسـطة السياسـات الاجتماعيـة الرسـمية. وعـلى هـذا، يمكـن وصـف النمـوذج الاقتصـادي في الخمسـينيات بأنـه إنمائـيّ ـ إنتاجـيّ.

بالنسـبة لدولـة صغـيرة ومتأخـرة النمـوّ، كانـت فاعليـة النمـط الإنمائـيّ ـ الانتاجـيّ تتطلـب توفـر عـدد مـن الظـروف الدوليـة: منـاخ دولي غـير تنافـسيّ، حمائيـة اقتصاديـة، ومصـدر خارجـي لضمـان تمويـل العجـز في الحسـاب الجـاري مـن ميـزان المدفوعـات. وقـد توفـرت هـذه الظـروف خـلال الخمسـينيات، وخاصـة بعـد العـام ١٩٥٣، إثـر التوقيـع عـلى اتفاقيـة التعويضـات بـين إسرائيـل وألمانيـا الغربيـة (ليفـي ـ فـاور ٢٠٠١). بالإضافـة إلى ذلـك، كان الاقتصـاد العالمـي يتميـز، حتـى نهايـة الخمسـينيات، بالرقابة عـلى حركـة رأس المـال وكانـت سياسـات الحمايـة (الحمائية) قاعـدة معياريـة معتمَـدة. كمـا ميّـزت الحمائيـة في أوروبـا فـترة إعـادة بنـاء الاقتصـاد (Eichengreen 2007, 113).

كان مـن شـأن تسريـع التكامـل الأوروبـي في أعقـاب التوقيـع عـلى معاهـدة رومـا تهديـد اسـتقرار النظـام الاقتصـادي الإنمائـيّ ـ الإنتاجـيّ. وقـد سـاد لـدى واضعـي السياسـات في إسرائيـل قلـق مـن أن يـؤدي التكامـل الأوروبـي إلى إخـراج إسرائيـل مـن الأسـواق الأوروبيـة مـن جهـة، وأن يضطرهـا إلى مواجهـة تدفـق المنتجـات الأوروبيـة الرخيصـة الأثمـان إليهـا، مـن جهـة أخـرى. وكان مـن شـأن حقيقـة أن أمـوال التعويضـات اقتربـت مـن النفـاد أن عـززت المخـاوف وخلقـت محفـزات قويـة لتغيـير نمـط النمـو. عـلى هـذه الخلفيـة، بـدأت عنـاصر في السـلطة الإسرائيليـة في العـام ١٩٥٨ بالترويـج لفكـرة اللبرلـة، مـن منطلـق الرغبـة في الاندمـاج مـع نظـراء دوليـين (Pardo 2013; Krampf 2018, 91). في السـتينيات، مـرّ الاقتصـاد الإسرائيـلي بعمليـة انكشـاف جزئـي عـلى الاسـتيراد، ثـم خـلال السـتينيات تخلـت الحكومـة الإسرائيليـة، بصـورة تدريجيـة، عـن هـدف التوظيـف الكامـل (Mandelkern 2016; كرامبـف ٢٠١٣).

لكـنّ التغيـير المؤسسـاتي لا يمكـن أن يحصـل دون قيـام تحالـف سـياسي. في السـتينيات، اهتـزت القاعـدة السياسـية التـي كان يسـتند إليهـا نمـط النمـو الإنمائـيّ ـ الإنتاجـيّ. فقـد أحدثـت سـيرورات الكشـف في بدايـة التسـنيات شرخـاً طبقيـاً اتسـع مـع الوقـت بـين أوسـاط العمـال غـير المهنيـين، الذيـن كانـت غالبيتهـم السـاحقة مـن المهاجريـن مـن الـدول العربيـة، وبـين العمـال المهنيـين أبنـاء الطبقـة الوسـطى، الذيـن كانـت غالبيتهـم السـاحقة مـن قدامـى السـكان في إسرائيـل ومـن المهاجريـن مـن الـدول الأوروبيـة والولايـات المتحـدة (سفيرسـكي وبرنشـطاين ١٩٨٠; Bareli and Cohen 2018). وكانـت النتيجـة تشـكُّل طبقـة برجوازية ذات مصالـح مميـزة تختلـف عـن مصالـح الطبقـة الدنيـا (بـن بـورات ١٩٩٩). شـكل ظهـور الطبقـة البرجوازيـة، التـي انتقـل كثـيرون مـن بـين صفوفهـا إلى تأييـد الأحـزاب الليبراليـة اليمينيـة، تهديـداً عـلى الأحـزاب العماليـة التـي انزاحـت في مواقفهـا، هـي الأخـرى، نحـو اليمـين، كـردة فعـل عـلى ذلـك. خلقـت هـذه السـيرورات الاقتصاديـة والسياسـية دائـرة مـن إعـادة التغذيـة: فقـد عمقـت اللبرلـة الـشرخَ في قـوة العمـل وأدت الفجـوة الاجتماعيـة إلى تعزيـز العنـاصر الليبراليـة في الحلبـة السياسـية، والتـي دفعـت بدورهـا بعمليـة اللبرلـة قُدمـاً.

بالإضافـة إلى الطبقـة الوسـطى والأحـزاب اليمينيـة، عمـل المسـتوى المهنـي في وزارة الماليـة وبنـك إسرائيـل، أيضـاً، عـلى تعزيـز وتعميـق عمليـات اللبرلـة والكشـف (Krampf 2019). وفي العـام ١٩٦٢، أوصـل هـذا التحالـف إلى الإعـلان عـن سياسـة التقشـف (austerity) في محاولـة لخفـض الأجـور وتكاليـف قـوة العمـل، لكـن المحاولـة بـاءت بالفشـل (Mandelkern 2016). وبعـد ذلـك بسـنتين، جـرى التوقيـع عـلى اتفاقيـة تجاريـة بـين إسرائيـل والمجموعـة الأوروبيـة تعهـدت إسرائيـل بموجبهـا بخفـض الجمـارك عـلى الاسـتيراد مـن أوروبـا (زعـيرا ٢٠١٨، ٢٤٧). وقـد عمقـت هـذه السـيرورات عـدم اسـتقرار النظـام القديـم وعـززت مـن قـوة التحالـف الـذي دفـع نحـو اللبرلـة والتخـلي عـن سياسـة التشـغيل الكامـل. وفي خريـف العـام ١٩٦٤، خططـت اللجنـة الوزاريـة للشـؤون

كان للبرلة والتخلي عن سياسة التوظيف الكامل ثمن اجتماعي باهظ تمثل في تعميق الفجوات الاجتماعية، والارتفاع الحاد جداً في حجم البطالة. لم يعد نظام الرفاه الإنتاجيّ الذي عمل في الخمسينيات بكفاءة يوفر حلولاً للمشكلات الاجتماعية المستجدة. اتسعت المطالبة بالتغيير وتصاعدت من جانب العمال والطبقات الفقيرة.

الاقتصادية، برئاسة بنحاس سبير، لسياسة الركود، ثم في أعقاب الانتخابات التي جرت في العام ١٩٦٥ نشأت الظروف التي سمحت بإخراجها إلى حيز التنفيذ (كرامبف ٢٠١٥). وشكلت سياسة الركود، التي جرى تطبيقها في العامين ١٩٦٥- ١٩٦٦، ذروة السيرورة التي بدأت في أواخر الخمسينيات والتي تخلت الحكومة، في إطارها، عن هدف التشغيل الكامل لصالح سياسة أخرى تغيّت مواجهة العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات عبر تشجيع التصدير (نافون ٢٠١٦؛ Shalev 1992).

غيّرت موجة اللبرلة خلال الستينيات طابع الاقتصاد الإسرائيلي من جذوره. وكما ادعى مندلكيرن، كان مغزى تلك السيرورة "تغيراً معيارياً في ما يتعلق بالنمط الإنمائيّ الذي كان سائداً حتى ذلك الوقت" (Mandelkern 2016, 42). خلال العقد المذكور، ارتفع حجم الواردات من ١١٪ من إجمالي الناتج إلى نحو ٥٠٪ منه.[1] وانخفض متوسط نسبة الضريبة على الاستيراد بمعدل النصف (زعيرا ٢٠١٨؛ الرسم رقم ١). عرّضت هذه السيرورات العمال، وخاصة العمال غير المهنيين، لقوى السوق، فتُرك هؤلاء بدون حماية من أي شبكة أمان اجتماعي، تقريباً.

لكن، ينبغي أن نتذكر أن اللبرلة خلال الستينيات كانت ترمي إلى تحسين ميزان المدفوعات الإسرائيلي؛ أي: تشجيع التصدير بواسطة خفض الأجور. إلا أن نموذج النمو الإسرائيلي لا يزال يقوم على المفهوم الإنمائيّ والتدخل في رصد الموارد، لكن بدلاً من تشجيع القطاعات الغنية بالعمالة، جرى تحويل الموارد إلى قطاعات غنية بالرساميل. وقد دفعت ثمن ذلك الطبقات الفقيرة، التي عمل أفرادها في القطاعات الغنية بالرساميل، والأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، بالتأكيد.

نحو اشتراكية ـ ديمقراطية شِبه أوروبية

كان للبرلة والتخلي عن سياسة التوظيف الكامل ثمن اجتماعي باهظ تمثل في تعميق الفجوات الاجتماعية، والارتفاع الحاد جداً في حجم البطالة. لم يعد نظام الرفاه الإنتاجيّ الذي عمل في الخمسينيات بكفاءة يوفر حلولاً للمشكلات الاجتماعية المستجدة. اتسعت المطالبة بالتغيير وتصاعدت من جانب العمال والطبقات الفقيرة وكانت النتيجة إحداث تغيير في نظام الرفاه الإسرائيلي، يمكن وصفه بأنه ردة فعل مضادة للسوق.

اتسعت خلال السبعينيات، وخاصة في النصف الأول من ذلك العقد، شبكة الأمان الاجتماعي في إسرائيل. وقادت هذه السيرورة إلى بناء نظام الرفاه الإسرائيلي وفق النموذج الاشتراكي ـ الديمقراطي الأوروبي (كوريه ٢٠١٧؛ جال 2004a, 2004b؛ روزنهك 2007b؛ دورون ٢٠٠٤؛ هوفنونغ ٢٠٠٦; Doron and Kramer 1991). على سبيل المثال، في العام ١٩٦٥، قبل تطبيق سياسة الركود، بلغت المصروفات الحكومية على الرفاه ٣ بالمائة من الناتج، بينما وصلت في العام ١٩٧٧ أكثر من ١٤ بالمائة. خلال الخمسينيات والستينيات، لم يزد حجم الإنفاق الحكومي للأغراض غير الأمنية عن ٢٠ بالمائة من الناتج، بينما زاد حجم المصروفات الحكومية المدنية خلال السبعينيات عن ٤٠ بالمائة. وازداد حجم المصروفات الاجتماعية من مجمل الإنفاق الحكومي خلال العقد الثالث من ١٩ بالمائة إلى ٢٨ بالمائة (جال 2004a).

بالإمكان اعتبار هذا التوسيع والتعميق لشبكة الأمان الاجتماعي كحركة مضادة للسوق، بعد منحى الحركة باتجاه السوق خلال الستينيات. السؤال، إذن، هو: ما هي الآلية التي ولّدت الحركة المضادة للسوق؟

وفقاً لموديل إسبينغ ـ إندرسون (Esping-Andersen 1990) وكوربي (Korpi 2006)، فإن العامل المركزي الذي يفسر الحركة المضادة للسوق؛ أي توسيع وتعميق شبكة الأمان الاجتماعي، هو القوة السياسية التي يمتلكها العمال. يُمفهِم هذا التصور العلاقات بين العمال والمشغِلين بكونها لعبة مجموع الصفر التي يطلب فيها العمال المزيد من الحماية في وجه السوق، في ما يتطلع المشغِّلون إلى تقليص الحماية الاجتماعية الممنوحة للعمال، لأن من المفترض بهم أن يتحملوا هم أعباء كلفتها. يجسد نظام الرفاه العيني موازين القوى بين العمال والمشغلين. استناداً إلى هذا التصور، فسّر مناحيم هوفنونغ (هوفنونغ ٢٠٠٦) وميخائيل شاليف (Shalev 1992) التشريعات الاجتماعية خلال السبعينيات وبناء دولة الرفاه الإسرائيلية على قاعدة السياسة الطبقية التي ترى أن حملات الاحتجاج الاجتماعية في مطلع السبعينيات شكلت خطراً على استقرار السلطة الحكومية التي ردّت بتوسيع شبكة الأمان الاجتماعية.

ثمة نظرية بديلة لموديل إسبينغ ـ أندرسون ترى أن العوامل التي تحرك سيرورات الحركة المضادة، في سياقات تاريخية محددة، هي العوامل ذاتها التي تحرك سيروات التتجير واللبرلة. فالدراسات تشير، على سبيل المثال، إلى أن الاقتصادات المفتوحة، المكشوفة على الأسواق العولمية، توفّر للعمال أيضاً مستوى أعلى من الحماية مما توفره قوى السوق. في مثل هذه الظروف، التي تزداد فيها المخاطر الاقتصادية المترتبة عن التكامل الاقتصادي، يميل جميع اللاعبين إلى الإقرار بالحاجة إلى شبكات أمان اجتماعي أكثر سخاءً. وعلى خلفية هذا القبول والإقرار، تنشأ بين العمال، المشغِّلين ولاعبين دولتيين مختلفين تحالفات تهدف إلى اعتماد تسويات ذات طبيعة اشتراكية ـ ديمقراطية (Katzenstein 1985; Swenson 2002; Rodrik 1998). يسمح هذا الإطار النظري ببناء سردية سببية تربط بين سيرورات اللبرلة خلال الستينيات وتوسيع دولة الرفاه خلال السبعينيات. يرفض هذا الرأي الأطروحة الطبقية ويشير في كثير من الحالات إلى أن سيرورات اللبرلة وسيرورات توسيع دولة الرفاه هي جزء من منظومة الإصلاحات ذاتها.

يلاحظ عدد من الدراسات وجود دينامية كهذه في الحالة الإسرائيلية أيضاً. فقد بيّن كرامبف أن الأفكار الخاصة بتأمين البطالة في إسرائيل قد تبنتها واعتمدتها ونشرتها الجهات ذاتها التي لعبت دوراً مركزياً في تصميم سيرورات اللبرلة (كرامبف ٢٠١٣؛ Krampf 2019). وتفسير ذلك أن ثمة تكاملاً مؤسساتياً (institutional complementarity) بين لبرلة التجارة ونظام الرفاه الاشتراكي ـ الديمقراطي. بكلمات أخرى، كان تبني نظام الرفاه الاشتراكي ـ الديمقراطي مصلحة للطبقة الوسطى عززت، أيضاً، سيرورات اللبرلة. تتمثل إحدى الحقائق التي تؤكد هذا الادعاء في معارضة القوى اليسارية في الحلبة السياسية الإسرائيلية لسن قانون تأمين البطالة ومطالبتها بالعودة إلى سياسة التوظيف/ التشغيل الكامل. فالتأمين الاجتماعي، من وجهة نظر اليسار، هو تنصل الدولة من مسؤوليتها عن التشغيل. وقد بيّنت دراسة أجراها جون جال أن سياسة الرفاه الإسرائيلية خدمت الطبقة الوسطى، فعلياً، أكثر مما خدمت الطبقة الدنيا (جال ١٩٩٨). معنى هذا أن بناء دولة الرفاه لم يضمن للطبقة الدنيا تعويضاً كاملاً عما تكبدته من أضرار جراء التخلي عن سياسة التشغيل الكامل. في المقابل، كانت الطبقة الوسطى هي الرابحة من سيرورات اللبرلة ومن سياسة الرفاه، على حد سواء. ينسجم هذا الادعاء، أيضاً، مع ما توصلت إليه دراسة كوريه التي بيّنت أن سنّ قانون تأمين البطالة إنما جاء ليوفر لوزارة المالية مصادر تمويل جديدة لا تزيد من التضخم المالي (Koreh 2015; 2017).

عليه، بالإمكان تفسير تشكّل دولة الرفاه الإسرائيلية خلال السبعينيات في إطار نظرية النيوليبرالية المتنوعة. طبقاً لهذا الإطار المفهوميّ، خلق تسريع التكامل الأوروبي، الذي كان يعني لبرلة التجارة، ضغوطات قوية على إسرائيل لتنفيذ إصلاحات مماثلة. وكانت النتيجة زعزعة النظام الإنمائيّ ـ الإنتاجيّ خلال الخمسينيات وتعزيز العناصر التي طالبت باعتماد اللبرلة الجزئية في النظام. لكنّ نتائج لبرلة التجارة وتقليص التدخل الحكومي لتحقيق عمالة كاملة وضعت العمال أمام أخطار اجتماعية جديدة وعززت المُطالبة بإصلاح نظام الرفاه. معنى هذا أن كلا التغييرين لم يكن نتيجة للسياسة الطبقية

فحسب، بل للتحالف الذي ضم لاعبين دولتين كانوا يتطلعون، أيضاً، إلى المصالح الإسرائيلية في الساحة الدولية، إضافة إلى لاعبين سياسيين وفئات اجتماعية حددت مصالحها في الساحة المحلية.

الكينزية العسكرتاريّة والتعلُّق بالولايات المتحدة

يمكن الافتراض بأن استكمال سيرورات اللبرلة خلال الستينيات وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي خلال السبعينيات كان من شأنه تقريب إسرائيل، كثيراً، من النموذج الاشتراكي ـ الديمقراطي، على غرار دول أوروبا الغربية الصغيرة، التي يتحدث عنها بيتر كاتزنشتاين. فقد مرّت تلك الدول بعملية تكامل اقتصادي، من جهة، وبتوسيع لشبكة الأمان الاجتماعي، من جهة أخرى (Katzenstein 1985). لكن في الحالة الإسرائيلية، أحدثت حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧ تحولاً عميقاً في مكانة إسرائيل الجيوسياسية. ونتيجة لذلك، تسرب المنطق الإقليمي الذي حكم الرأسمالية الإسرائيلية إلى الاقتصاد أيضاً فحرَف نموذج النمو الإسرائيلي عن مساره التاريخي.

أدى احتلال هضبة الجولان، يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وشبه جزيرة سيناء إبان حرب الأيام الستة إلى إطالة الحدود الأمنية الإسرائيلية، التي كانت بحاجة إلى حماية عسكرية. وإلى جانب ذلك، احتاج الحكم العسكري في المناطق المحتلة إلى قوى بشرية وميزانيات مالية. ونتيجة لذلك، ارتفعت النفقات الأمنية من ٩ بالمائة من الناتج قبل حرب الأيام الستة إلى ١٧ بالمائة بعد الحرب مباشرة. وعقب حرب "يوم الغفران" (تشرين الأول ١٩٧٣)، سجلت النفقات العسكرية ارتفاعاً كبيراً جداً فوصلت إلى ٣٠ بالمائة من الناتج. أما المصروفات الحكومية الكلية فقد ارتفعت من نحو ٣٠ بالمائة من الناتج في فترة ما قبل الحرب إلى ٧٠ بالمائة منه في نهاية السبعينيات (Krampf 2018 Table 9.1, p. 186). تجسد هذه الوجهات حقيقة تحويل الموارد لرصدها في مهمات تحصين وتعزيز مكانة إسرائيل كدولة عظمى إقليمية في الشرق الأوسط (سفيرسكي ٢٠٠٥).

علاوة على ذلك، زادت الحكومة الموارد المرصودة للقطاع الخاص، إذ ازدادت مخصصات الدعم المالي (سوبسيديا) للقطاع الخاص من أقل من ٢ بالمائة من الناتج في العام ١٩٦٥ إلى نحو ١٥ بالمائة من الناتج في العام ١٩٧٥ (Krampf 2018 Table 9.1, p. 186). رُصد جزء كبير من هذا الدعم للصناعات العسكرية، وخاصة الصناعات الأمنية المُعدّة للتصدير (سفيرسكي ٢٠٠٥). معنى هذه المعطيات أن إسرائيل لم تدخل إلى عهد "الحكومة الكبيرة"، التي تمتاز بمصروفاتها العامة الكبيرة جداً، سوى في السبعينيات فقط. حتى اندلاع حرب الأيام الستة ١٩٦٧، كان حجم المصروفات الحكومية منخفضاً نسبياً، مقارنة بالمعطيات الدولية في هذا المجال.

ارتفعت، إذن، المصروفات الحكومية الأمنية، التجارية والاجتماعية بصورة حادة جداً خلال السبعينيات. لتفسير ذلك، لا يكفي النظر إلى الطلَب فقط، بل ينبغي تقصي المصادر أيضاً. ففي السبعينيات، بدأت إسرائيل تتلقى معونات اقتصادية وعسكرية سخية من الحكومة الأميركية. بعد أن فرضت فرنسا، التي كانت مزوّد إسرائيل الأساسي بالسلاح، حظراً على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل قبل حرب الأيام الستة بفترة وجيزة، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى التي تبسط رعايتها على إسرائيل. وقد ارتفع حجم المعونات الأميركية التي حصلت عليها إسرائيل من نسبة ضئيلة من إجمالي الناتج الإسرائيلي في نهاية الستينيات إلى ما يزيد على ٣٠ بالمائة من الناتج في أواسط السبعينيات.

طبقاً لما يقوله منهج الليبرالية المتنوعة، فثمة للمنطق الإقليمي تأثير جدي وعميق على تصميم النظام الاقتصادي الرأسمالي. وبالفعل، كانت لمكانة إسرائيل الجيوسياسية الجديدة، كقوة عظمى إقليمية برعاية أميركية، إسقاطات بعيدة المدى على نمط النمو الإسرائيلي، الأمر الذي انعكس أيضاً على مبنى القوة وموازينها في الاقتصاد السياسي الإسرائيلي. فقد جرى وقف وإلغاء الإصلاحات الليبرالية التي شُرع في تنفيذها خلال الستينيات، والتي نبعت من التخوف الإسرائيلي الحقيقي من بقاء إسرائيل دون مصدر دعم خارجي: عادت الضرائب على الواردات إلى الارتفاع من جديد، عاد العجز في ميزان المدفوعات إلى الارتفاع، وكذلك أيضاً الدين الخارجي (زعيرا ٢٠١٨). خلال السبعينيات، وحين حظيت إسرائيل بمصدر دعم خارجي جديد لم يكن منوطاً بشروط، في الظاهر، تحررت الحكومات الإسرائيلية من القلق حيال النقص في العملات الأجنبية وأوقفت الإصلاحات التي كانت ترمي إلى تشجيع التصدير الإسرائيلي.

ارتفعت، إذن، المصروفات الحكومية الأمنية، التجارية والاجتماعية بصورة حادة جداً خلال السبعينيات. لتفسير ذلك، لا يكفي النظر إلى الطلَب فقط، بل ينبغي تقصي المصادر أيضاً. ففي السبعينيات، بدأت إسرائيل تتلقى معونات اقتصادية وعسكرية سخية من الحكومة الأميركية.

أتاحت المعونات الخارجية الأميركية للحكومة الإسرائيلية توفير مستوى عالٍ من الرفاه الاجتماعي للمواطنين الإسرائيليين، من دون رفع الضرائب. كما عززت تلك المعونات قوة مؤسسات الدولة على الصعيد المحلي، إذ كان القطاع الخاص وجمهور العاملين، على حد سواء، متعلقين بهذه المعونات التي تدفقت عبر القنوات الدولتية (بن بورات ١٩٨٢، ٣٣٢). وساهمت المعونات الخارجية في رفع مستوى الرفاه ليس من خلال قناة السياسة الاجتماعية فحسب، وإنما من خلال سياسة التطوير والاستثمارات الجماهيرية العامة أيضاً. وأدى الارتفاع في حجم الطلب المحلي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية أيضاً، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة. وجرى توجيه جزء كبير من هذا الطلب والاستثمارات إلى الأغراض العسكرية والأمنية. وعلى هذا، يمكن وصف نموذج النمو الإسرائيلي في تلك الفترة بأنه كينزية عسكرتاريّة برعاية أميركية ((Mintz and Ward 1989).

كانت للكينزية العسكرتاريّة واقتصاد الاحتلال آثار مركّبة على المجتمع الإسرائيلي. فمن جهة أولى، أدى التطوير العسكري إلى نمو منحاز لصالح الصناعات العسكرية مما عمق فجوات الأجور بين العاملين في القطاع العسكري والعاملين في القطاع الخاص (سفيرسكي ٢٠٠٥). ومع ذلك، من جهة أخرى، أعطى تطوير الصناعات العسكرية دفعة قوية للصناعات الإسرائيلية المعدة للتصدير. في العام ١٩٨٠، كان نحو نصف العمال في القطاع الصناعي يعملون في مجالات مرتبطة بالصناعات الأمنية، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة (ليفشيتس ٢٠٠٠؛ Mintz 1983). كما كان لاقتصاد الاحتلال، أيضاً، تأثير إيجابي غير مباشر على وضع الطبقات الدنيا الإسرائيلية الاقتصادي ـ الاجتماعي، وخاصة على اليهود المشرقيين والعرب مواطني دولة إسرائيل. وكما يبين ليفين إبشطاين وسميونوف (١٩٨٧)، أدى العمل الرخيص إلى ارتفاع ملحوظ في مكانة العمال اليهود المشرقيين وأجورهم، وبصورة أقل في مكانة العمال العرب وأجورهم. احتل العمال الفلسطينيون أماكن عمل العرب واليهود المشرقيين في الأعمال التي تحتاج إلى القوة الجسمانية أساساً والتي تتميز بالإنتاجية المتدنية والأجور المنخفضة. أدى ذلك إلى ارتفاع سريع في مستوى الحياة في إسرائيل وتحسن أوضاع الطبقات الدنيا، من غير تكلفة مالية حكومية.

يمكننا، إذن، وصف العهد الكينزيّ العسكرتاريّ بأنه تراجع عن سيروات التتجير، اللبرلة والتكامل الاقتصادي، من جهة، وبأنه ردة فعل على سيرورات الحركة المضادة من جهة أخرى. لم تنبع القوة المحركة لسيرورات الحركة المضادة من قوى اجتماعية أو طبقية، وإنما من المنطق الإقليمي. على العكس من اتجاهات اللبرلة التي ميّزت الستينيات، حيث شخصت إسرائيل بأبصارها خلالها نحو الاتحاد الأوروبي، وجّهت إسرائيل أنظارها خلال السبعينيات نحو صديقتها الجديدة، التي تبنت تحت رعايتها، وللمرة الأولى منذ تأسيسها عملياً، نموذجاً اقتصادياً كينزيّاً تميز بالإنفاق الحكومي المرتفع، بسياسة الرفاه السخية وبالدعم المكثف للقطاع الخاص.

شكلت المعونات الأميركية، إذن، أحد الكنوز الاستراتيجية الإسرائيلية إبان السبعينيات، والتي مكّنتها من التعاظم وتعزيز قوتها في المجالات المختلفة، إلى

جانب رفع مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي. لكنّ هذا العامل كان ذا طابع تناقضيّ: فقد قاد هذا الكنز الاستراتيجي إلى إدمان إسرائيل على المعونات المالية الأميركية، الأمر الذي عمّق تعلّقها بالولايات المتحدة ومسّ بالسيادة الإسرائيلية الفعلية. لم يكن هذا التعلق الإسرائيلي بالولايات المتحدة منوطاً بدفع أي ثمن حقيقي طالما كان الطرفان، الإسرائيلي والأميركي، يريان خارطة المصالح بالمنظور ذاته. لكن، حين نشأت فجوة في منظور المصالح لدى كل واحدة من الدولتين، أصبح هذا التعلق ذا كلفة. وطالما كانت رؤية المصالح متطابقة لدى كلتا الدولتين، كانت الكلفة السياسية للتعلق الاقتصادي الإسرائيلي بالولايات المتحدة ضئيلة. لكن، على عتبة نهاية السبعينيات، وفي الثمانينيات بوجه خاص، كما سنرى لاحقاً، تبدلت خارطة المصالح في الأميركية في الشرق الأوسط، فارتفعت الكلفة السياسية للتعلق الاقتصادي الإسرائيلي. وقد تجسد الثمن الكامل لهذا التعلق الإسرائيلي بالولايات المتحدة إبان الأزمة الاقتصادية التي عصفت في الثمانينيات.

خطة تحقيق الاستقرار:
نموذج منحاز للتصدير بقِناعٍ ليبرالي

أصبحت تكلفة التعلّق الاقتصادي الإسرائيلي بالمعونات الخارجية الأميركية واضحة، بل حاسمة، عندما عصفت بإسرائيل أزمة الديون خلال النصف الأول من الثمانينيات. في الخطاب الجماهيري العام، ترتبط أزمة الثمانينيات، أكثر شيء، بالتضخم المالي الجامح الذي بلغ مستويات مرتفعة جداً تمثلت في نحو ٤٠٠ بالمائة بمعدل سنويّ. وعلى الرغم من الإشكاليات التي خلقها التضخم المالي المُفرط، إلا أن حالة الطوارئ نتجت عن أزمة الديون.

في نطاق القواعد المعيارية التي سادت خلال الثمانينيات، كان يتعين على الدولة الصغيرة التي تتورط في أزمة الديون أن تتوجه إلى صندوق النقد الدولي بغية الحصول على قرض استثنائي طارئ. وبين الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي لمنح قروض كهذه، كان شرط تنفيذ إصلاحات اقتصادية وفقاً للائحة "إجماع واشنطن"، التي يعني قبولها التنازل الفعلي عن السيادة. بالنسبة لدولة صغيرة تعيش حالة نزاع أمني، تشكل مثل هذه الخطوة تهديداً استراتيجياً حقيقياً، غير أن إسرائيل لم تكن دولة ككل الدول، بفضل الرعاية الأميركية. بدلاً من التوجه إلى صندوق النقد الدولي، توجهت إسرائيل إلى الولايات المتحدة؛ وهي الحقيقة التي عمقت تعلّق إسرائيل بالولايات المتحدة.

هذا التحليل للأزمة، الذي يضع أزمة الديون في المركز، تعززه محاضر جلسة الحكومة الإسرائيلية في حزيران ١٩٨٥، والتي أقرت فيها خطة تحقيق الاستقرار. وكما أوضح ميخائيل برونو، أحد واضعي هذه الخطة: مشكلة أرصدة العملات الأجنبية هي "أكثر خطورة (من التضخم المالي)" لأن "مسألة الدخول في أزمة حادة في العملات الأجنبية الآن تصبح أشد خطورة مما كانت عليه قبل سنة" (الحكومة ١٩٨٥). لهذا، اعتبر كثيرون أن هذه الخطة إنما أُعِدّت لتشجيع التصدير. وقد وصف وزير الاقتصاد والتخطيط هذه الخطة بأنها "مُعدّة كلها، تقريباً، للتصدير". وأضاف أن مثل هذا النمو "هو المفتاح لتقليص مدى التعلق بالخارج" (الحكومة ١٩٨٥، ٢). أما الخبير الاقتصادي بن تسيون زيلبرفارب فقد وضع هدف تقليص العجز في ميزان المدفوعات على رأس سلم الأولويات (هناك، ٦).

تُعتبر خطة تحقيق الاستقرار، وبحقّ، حدثاً يمثل بداية العهد النيوليبرالي في إسرائيل (أدفا ٢٠١٦؛ شيو ٢٠١٣؛ Maron and Shaleve 2017b; Maman and Rosenhek 2012). مع ذلك، يولي شفير وبيلد لهذه الخطة قدراً من الأهمية أقل مما يوليه آخرون، إذ يريان أن "التأثير المباشر لخطة تحقيق الاستقرار والرؤية التي شكلت أساساً لها مُبالغ فيهما، كليهما، إجمالاً" (Shafir and Peled 2002, 232–33). لكن، ما هي تلك الرؤية التي شكلت أساس الخطة؟ على الرغم من أن الخطة تضمنت مركّبات نيوليبرالية واضحة، مثل تقليص ميزانية الحكومة وعدم تسييس عملية اتخاذ القرارات عبر تعزيز مكانة وزارة المالية وبنك إسرائيل، البنك المركزي الإسرائيلي (Mandelkern 2017; Rosenhek and Maman 2017)، إلا أنها تضمنت أيضاً مركّبات حركةٍ مضادة نبعت من المنطق الإقليمي، سواء في ما يتعلق بأهداف الخطة أم بأدواتها.

ينبغي تقصي مكوّنات خطة تحقيق الاستقرار لتحديد الحركة المزدوجة في إطارها والطريقة التي توافق بها المنطق الرأسمالي مع المنطق الإقليمي. فقد تضمنت الخطة عنصرين أساسيين: خفض الطلب المحلي، بواسطة تقليص ميزانية الحكومة، وتجميد

الاقتصاد الإسرائيلي: المنطق الرأسمالي في تجاذب مع المنطق "الإقليمي" التوسعي.

الأجـور (بقيمتهـا الاسـمية) بغيـة تحسـين ربحيّـة المصدّريـن (الحكومـة ١٩٨٥). وقـد قضـت الخطـة، كمـا عرضهـا برونـو وسـتانلي فيـشر، بـأن يهتـم البنـك المركـزي بخفـض قيمـة العملـة بغيـة سـحق أي محاولـة يقـوم بهـا العمـال لرفـع القيمـة الحقيقيـة للأجـور. وكان تنفيـذ تقليـص الميزانيـة يسـتدعي مـن الحكومـة خـوض مواجهـات سياسـية ـ حزبيـة عـلى السـاحة البرلمانيـة، في مـا كان تنفيـذ الوسـيلة الثانيـة (تجميـد الأجـور) يسـتدعي منهـا خـوض مواجهـة مـع الهسـتدروت (نقابـة العمـال العامـة) عـلى السـاحة الاجتماعيـة. كانـت الحكومـة تتوقـع أن ترفـض الهسـتدروت تجميـد الأجـور، ولذلـك تضمنـت الخطـة خيـار اسـتخدام أنظمـة الطـوارئ الانتدابيـة لمنـع الهسـتدروت مـن إعـلان الإضراب في المرافـق الاقتصاديـة. وقـد اعتُـبرت هـذه الأدوات جائـرة جـداً، حتـى في نظـر المستشـار القضائـي للحكومـة الـذي حـذر مـن أن أنظمـة الطـوارئ الانتدابيـة هـي "الوسـيلة الأكثـر تطرفـاً في صنـدوق أدوات الخبـير القضائـي. ففـي جوهرهـا، هـي أداة غـير ديمقراطيـة" (الحكومـة ١٩٨٥، ١٦٢). غـير أن رئيـس الحكومـة، شـمعون بيريـس، رفـض فعليـاً اسـتخدام قـوات بوليسـية ضـد الهسـتدروت التـي رفضـت الاسـتجابة لتعليمـات الحكومـة وتجميـد الأجـور (ميـكل ١٩٨٥). رفـض رئيـس الحكومـة بيريـس اللجـوء إلى اسـتخدام هـذه الوسـائل شـكّل خطـراً عـلى الخطـة برمّتهـا (ليبكـين ١٩٨٥). مسـألة تجميـد الأجـور هـي قضيـة مركزيـة لأنهـا تؤكـد أن الهـدف مـن الخطـة لـم يكـن الخصخصـة وإنمـا تحسـين ربحيـة الإنتـاج وتشـجيع التصديـر.

حـين أصبحـت الخطـة عـلى شـفا الانهيـار، في آب ١٩٨٥، اسـتخدم محافـظ بنـك إسرائيـل، مـوشي مندلبـاوم، صلاحياتـه كمراقـب عـلى البنـوك وأعلـن عـن رفـع متطلبـات السـيولة مـن البنـوك بصـورة حـادة كمـا أعلـن، في المقابـل، عـن رفـع نسـبة الفائـدة التـي كانـت تُجبـى مـن البنـوك عـلى القـروض (Maman and Rosenhek 2011). أدت خطـوة مندلبـاوم هـذه إلى رفـع نسـبة الفائـدة البنكيـة إلى أكثـر مـن ٢٠ بالمائـة بالقيمـة الحقيقيـة السـنوية (ديش ١٩٨٥)، وهـو مـا أحـدث ركـوداً اقتصاديـاً حـاداً، أكثـر حـدة ممـا كان مخططـاً. مـارس المشـغِّلون والهسـتدروت ضغوطـاً عـلى البنـك المركـزي لخفـض الفائـدة البنكيـة، فاشـترط محافـظ البنـك تنفيـذ ذلـك بتنفيـذ التقليصـات

التـي صـدر تعهـد بإجرائهـا في الميزانيـة العامـة. تعرضـت خطـوة بنـك إسرائيـل هـذه إلى هجـوم مـن جانـب رؤسـاء القطـاع الخـاص، قـادة حـزب "العمـل" وميخائيـل برونـو نفسـه. في المقابـل، أعلـن وزيـر الماليـة تأييـده ودعمـه للمحافـظ (Krampf 2018, 208–9). وفي نهايـة المطـاف، نفـذت الحكومـة التقليصـات في الميزانيـة وأعلنـت، عشـية انتهـاء السـنة، عـن نجـاح الخطـة.

يشـير تسلسـل الأمـور، كمـا عرضناهـا هنـا، إلى أن واضعـي الخطـة الاقتصاديـة لـم يعتـبروا اللبرلـة هـدفَ الخطـة المركـزي، فباسـتثناء التقليـص في الميزانيـة، تميـزت مكوّناتهـا الأخـرى بالميـل إلى تعميـق التدخـل بغيـة رفـع مسـتوى التنافـس في الاقتصـاد الإسرائيـلي. وممـا يعـزز هـذا التحليـل هـو مـا قالـه وزيـر الماليـة إسـحق موداعـي في خريـف ١٩٨٥ حـين بـدا أن الخطـة الاقتصاديـة تحقـق نجاحـاً في إعـادة الاقتصـاد الإسرائيـلي إلى حالـة التـوازن والاسـتقرار. أدركنـا مؤخـراً، قـال موداعـي،

أن لا فـرق في التوجـه وفي طريقـة التنفيـذ بـين القضايـا الاقتصاديـة والقضايـا الأمنيـة. مـن غـير الممكـن تخيُّـل أن يكـون كل فـرد مـن مواطنـي إسرائيـل مسـؤولاً عـن احتياجاتـه الأمنيـة بصـورة منفـردة. أريـد القـول: مـن خـلال مراقبتنـا ومتابعتنـا للمنافسـة الحـادة بـين القـوى الاقتصاديـة العظمـى... فهمنـا مجريـات الـصراع الهائـل الدائـر بينهـا ـ الاسـتعانة ببعضهـا بعضـاً، محاولـة الواحـدة منهـا احتـلال أسـواق جديـدة عـلى حسـاب الأخـرى ومحـاولات جبـارة للانغـلاق مـن أجـل حمايـة السـوق المحليـة ومنـع تقاسـمها مـع جهـات مـن دول أجنبيـة. (موداعـي، ١٩٨٥).

بالمفهـوم النظـري الـذي عرضنـاه أعـلاه، يؤطِّـر موداعـي الخطـة الاقتصاديـة كجـزء مـن المنطـق الإقليمـي، وليـس كجـزء مـن المنطـق الاقتصـادي. فهـو يذكّـر بوجـه الشـبه بـين الاعتبـارات الأمنيـة والاعتبـارات الاقتصاديـة وبـأنّ خطـة تحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي كانـت خطـوة جماعيّـة تطلبـت تجنـد المواطنـين والتفافهـم حولهـا:

> الـدول التـي نجحـت في تجنيـد مواطنيهـا (جعلهـم جنـوداً) في المجـال الاقتصـادي أيضـاً، هـي تلـك الـدول التـي تعمـل هيئـة الأركان العامـة الاقتصاديـة فيهـا بانتظـام؛ التـي تعمـل القطاعـات الاقتصاديـة فيهـا بتنسـيق تـام؛ التي تحقـق فيهـا الإنتاجيـة معـدلات مرتفعـة والتـي يحقـق فيهـا الجهـد المبـذول، سـواء بصـورة إراديـة أم بالإكـراه الاقتصـاي، الحـد الأقـصى الممكـن ـ هـي ذاتهـا الـدول الواعـدة في تطورهـا الاقتصـادي، في مسـتواها المعيـشيّ اليـوم وفي فـرص رفـع مسـتواها المعيـشي مسـتقبلاً. أمـا الـدول التـي يهتـم كل فـرد فيهـا بنفسـه هـو فقـط؛ التـي لا تعمـل فيهـا هيئـة الأركان العامـة الاقتصاديـة مـن خـلال التنسـيق والتناغـم ـ فتلـك هـي الـدول المفلسـة التـي يـدور جـلّ حديثهـا عـن المعونـات الخارجيـة، التـي يـزداد حجمهـا باسـتمرار (موداعـي، ١٩٨٥).

ليسـت إشـارة موداعـي إلى الـدول التـي "يهتـم كل فـرد فيهـا بنفسـه فقـط"، "الـدول المفلسـة" المعتمـدة عـلى "المعونـات الخارجيـة" شـأنا نظريـاً. فقـد قدمـت الأزمـة الاقتصاديـة للحكومـة نموذجـاً عـن المعنـى العمـلي للتبعيـة الاقتصاديـة. خـلال السـبعينيات، كانـت المعونـات الأميركيـة تتدفـق إلى إسرائيـل مـن دون أي تكلفـة سياسـية جديـة، تقريبـاً، لأن مـشروع التعاظـم الإسرائيـلي كان متناغمـاً مـع المصالـح الأميركيـة في الـشرق الأوسـط. بيـد أن المصالـح الأميركيـة تبدلـت عـلى عتبـة نهايـة السـبعينيات. فمنـذ النصـف الثانـي مـن عقـد السـبعينيات، أصبحـت إسرائيـل عُرضـةً لضغوطـات "ناعمـة" لدفعهـا إلى الانخـراط في عمليـة السـلام مـع الـدول المجـاورة، ثـم إلى الانسـحاب مـن لبنـان إثـر الغـزو في العـام ١٩٨٢.

مـن واقـع تبـدل المصالـح الأميركيـة الجيوسياسـية في المنطقـة، اشـتُق أيضـاً التوجـه المغايـر بشـأن المعونـات الأميركيـة لإسرائيـل. بـدأت الطلبـات الإسرائيليـة للحصـول عـلى معونـات طـوارئ أميركيـة لموازنـة الاقتصـاد الإسرائيلي في خريـف العـام ١٩٨٤. أدار الأميركيـون مـع الإسرائيليـين مفاوضـات مطولـة وعنيـدة اسـتمرت سـنة ونصـف السـنة أوصلـت إسرائيـل إلى حافـة الانهيـار الحقيقـي. فقـط عـلى وشـك حـدوث الأزمـة، وبعـد أن أوضحـت الولايـات المتحـدة أنهـا لـن تمنـح قرضـاً مـن دون وضـع خطـة اقتصاديـة، نشـأت الظـروف للمصادقـة عـلى الخطـة في الحكومـة. وطبقـاً لمـا يقـول ياغيـل ليفـي، فقـط كان ثمـة اشـتراط أميركـي غـير صريـح لتقديـم حزمـة المعونـات بالانسـحاب الإسرائيـلي مـن لبنـان، وهـو مـا جـرى تنفيـذه فعليـاً في السـنة ذاتهـا (ليفـي ٢٠٠٣، ١٦٢).

يـرى التحليـل المُقـدَّم هنـا لسياسـة الطـوارئ لتحقيـق الاسـتقرار في الاقتصـاد الإسرائيـلي أن ثمـة علاقـة متينـة كانـت تربـط بـين التغيـير الـذي حصـل

حصلت ثلاثة تطورات بالتزامن وبالتوازي أحدثت تغييراً إضافياً آخر في نمط النمو الإسرائيلي وأدت إلى بلورة ما يسمى أحياناً بـ اقتصاد السلام: انهيار الكتلة الشيوعية، الهجرة من جمهوريات الاتحاد السوفييتي وتحريك عملية السلام في عهد حكومة (إسحق) رابين ـ (شمعون) بيريس ـ (أبراهام) شوحَط.

في فهم المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، أزمة الثمانينيات، وطبيعة خطة الطوارئ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. منذ اللحظة التي فقدت فيها الولايات المتحدة الرغبة والمصلحة في مواصلة تمويل مشروع التعاظم العسكري الإسرائيلي، لم تعد الظروف الدولية التي أتاحت نموذج الكينزية العسكرتاريّة قائمة (Krampf 2018, 190–93; Schiffman, Young, and Zelekha 2018). كان المطلوب أن يكون النموذج الجديد أقل تبذيراً وأن يقلل مدى اعتماد إسرائيل الاقتصادي على الولايات المتحدة. فوق ذلك، وبمعزل عن العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، مرّت المنظومة الدولية بعملية لبرلة مالية أزالت في إطارها العديد من الدول جميع المعيقات التي كانت تمنع، أو تعيق، حركة رؤوس الأموال وتنقلاتها. وجدت الحكومات الإسرائيلية نفسها مضطرة إلى مواجهة هذا العالم الجديد، بموازاة وإلى جانب مواجهتها التغيير الحاصل في علاقة الولايات المتحدة وتعاملها مع إسرائيل. وقد تطلبت مواجهة التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، كما قال موداعي، "تجنيد" المواطنين في المجال الاقتصادي أيضاً. وكان المعنى الاقتصادي لتجنيد الاقتصاد الإسرائيلي ـ تجميد الأجور من أجل تحسين شروط التنافس الإسرائيلي في الحلبة العالمية.

استمر تنفيذ خطة الاستقرار نحو خمس سنوات جرى خلالها تقليص المصروفات الحكومية بصورة تدريجية، عبر تقليص ميزانية الأمن بصورة أساسية، وانخفض الدين الخارجي تدريجياً، وانخفض معدل التضخم المالي في نهاية الثمانينيات إلى نحو ٢٠ بالمائة.

باردايم اقتصاد السوق

حصلت ثلاثة تطورات بالتزامن وبالتوازي أحدثت تغييراً إضافياً آخر في نمط النمو الإسرائيلي وأدت إلى بلورة ما يسمى أحياناً بـ اقتصاد السلام: انهيار الكتلة الشيوعية، الهجرة من جمهوريات الاتحاد السوفييتي وتحريك عملية السلام في عهد حكومة (إسحق) رابين ـ (شمعون) بيريس ـ (أبراهام) شوحَط. وكما سأبيّن هنا، فقد خلقت هذه الأحداث ظروفاً مواتية لحصول التحول الاقتصادي الذي جرى في نطاقه تبني مبادئ أساسية من اللائحة النيوليبرالية ـ لبرلة التجارة والخصخصة ـ إلى جانب اتجاهات الحركة المضادة، وخصوصاً في المجال المالي، في مجال الرفاه وفي مجال التنمية.

أحد الاتجاهات الأبرز في الفترة الممتدة ما بين صعود حكومة رابين واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية هو عملية كشف الاقتصاد الإسرائيلي، التي تجسدت في انضمام إسرائيل إلى اتفاقيات التجارة الحرة خلال ذلك العقد. جرى في العام ١٩٧٥التوقيع على الاتفاق التجاري بين إسرائيل والمجموعة الأوروبية وبلغ ذروة تطبيقه الكامل في العام ١٩٨٩. وفي العام ١٩٨٥ جرى التوقيع على الاتفاق التجاري مع الولايات المتحدة، والذي نص على أن تلغي كلتا الدولتين جميع العوائق أمام التجارة، بصورة تبادلية حتى العام ١٩٩٥. القرار بشأن لبرلة الاقتصاد الإسرائيلي اتخذته حكومة (إسحق) شمير في العام ١٩٩١ عندما تقرر فتح الاقتصاد أمام الواردات من "دول ثالثة"، وهي دول لم تكن تربطها بإسرائيل اتفاقيات تجارية (بريمنجر ١٩٩٤). خلال السنوات اللاحقة، وقعت إسرائيل على

سلسلة من اتفاقيات التجارة الحرة: الاتفاقية مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (European Free Trade Association - EFTA)، التي كنت تضم سبع دول (European Free Trade Agreement, 1992)؛ اتفاقية الارتباط مع الاتحاد الأوروبي (١٩٩٥)، واتفاقيات تجارية مع كل من: كندا (١٩٩٦)، تركيا (١٩٩٧)، الأردن (١٩٩٧)، المكسيك (٢٠٠٠)، مصر (٢٠٠٤)، السوق الجنوبية المشتركة (Mercosur) (٢٠٠٥) وكلومبيا (٢٠١٣).

تمثل العنصر الأكثر أهمية في سيرورة لبرلة التجارة في عملية "الكشف"؛ أي أزالة القيود على حصص الاستيراد وكمياته. ويستفاد من مَحاضِر جلسات لجنة المالية البرلمانية أن عملية الكشف هذه حظيت بدعم واسع في المستويين السياسي والمهنيّ، على الرغم من الخلافات بشأن وتيرة الكشف.[٢] شكلت لبرلة التجارة، في نظر المستويين السياسي والمهني، فرصة أمام إسرائيل لولوج أسواق جديدة كانت مغلقة في وجهها من قبل، وليس إجراءً فُرض عليها من الخارج. ومع ذلك، ساد اتفاق على أن فتح الأسواق أمام الصادرات الإسرائيلية ينبغي أن يكون على قاعدة سياسية، وليس اقتصادية. وكما أوضح المدير العام لوزارة المالية لدى تطرقه إلى المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي: "المشكلة هي سياسية أكثر من كونها مشكلة خبراء مهنيين يتحدثون في ما بينهم".[٣] أما وزير التجارة والصناعة (ميخائيل) حريش فقد أكد أن التعاون الاقتصادي مع أوروبا مرهون، بأكمله، بإحراز تقدم في عملية السلام: "إذا ما تقدمت عملية السلام إلى الأمام، فلن يكون أمامهم خيار آخر... سوف يُصدرون أصواتاً إيجابية وسيبحثون عن مصالحهم في إطار عملية السلام".[٤] زيادة على ذلك، فقد فتحت عملية السلام أمام إسرائيل أسواقاً جديدة كانت مغلقة في وجهها من قبل، وخصوصاً في الشرق الأقصى.[٥] "اليابان كانت مغلقة أمامنا بسبب المقاطعة العربية والسياسات الحكومية"، أوضح وزير التجارة والصناعة، بينما "اليوم، تقدم الحكومة اليابانية النصح للصناعات اليابانية بإنشاء علاقات تجارية مع دولة إسرائيل".[٦]

تمثل سيرورات اللبرلة في التسعينايت صورة جديدة من العلاقة بين المنطق الاقتصادي والمنطق الإقليمي. كانت الفرضية المعتمَدة في باردايم اقتصاد السلام أن ثمة علاقة سببية بين عملية السلام، اللبرلة والانتعاش الاقتصادي في إسرائيل. وكما لخص ذلك دوف لاوطمان، رئيس اتحاد الصناعيين:

> لا يمكن الحديث عن التصدير دون القول إن لعملية السلام أيضاً علاقة متينة بالتصدير. لا جدال في هذا، على الإطلاق. الجميع متفق على هذا وأنا اعتقد بأن الحديث يدور عن نطاق واسع جداً. للمقاطعة العربية، في رأيي، تأثير قاسٍ جداً على الاستثمارات ويتعين بذل كل الجهود اللازمة من أجل إلغاء هذه المقاطعة في أسرع وقت ممكن. عالم المصالح التجارية هو عالم يهتم كثيراً بالتوقعات. إن كانت ثمة توقعات لتحقيق السلام في هذه المنطقة ـ والمشكلة ليست القضية الإسرائيلية الفلسطينية فقط، وإنما مشكلة السلام في المنطقة بأسرها ـ فليس لدي أي شك في أن الأمر سيساعد".[٧]

كُتب الكثير عن دور مجتمع عالَم الأعمال الإسرائيلي في دعم اقتصاد السلام (Ben-Porat 2005). ولكن، يجدر التأكيد على أن هذا المجتمع كان منقسماً على نفسه في هذا الموضوع، إذ تضررت الفروع التجارية التقليدية جراء الكشف، بينما حلّقت الفروع الغنية بالتكنولوجيا (Brand and Regev 2015). ظاهرة الانقسام الداخلي هذه، بين الفروع التقليدية والفروع الغنية بالتكنولوجيا، نتيجة اللبرلة الاقتصادية هي ظاهرة معروفة جيداً في الأدبيات العلمية (Rodrik 1998). يمكن العثور على جذور هذا الانقسام في إسرائيل في سيرورات اللبرلة التي جرت خلال الستينيات (Krampf 2019)؛ أي، كان من المتوقع أن تؤدي سيرورات اللبرلة إلى تعميق اللامساواة، بما في ذلك جراء الانقسام بين الفروع الاقتصادية المحلية والفروع الاقتصادية المُصدِّرة.

لكن الدولة، في عهد حكومة رابين ـ بيريس ـ شوحط، ضمنت التعويض، ولو جزئياً على الأقل/ للمتضررين من اللبرلة فمنعت، بذلك، تعمق اللامساواة والفقر. وتشير الدراسات المتوفرة حول السياسة الاجتماعية في عهد حكومة رابين/ شوحط إلى نتائج "مختلطة" بشأن وجهات التغيير في شبكة الأمان الاجتماعي (أفيرام، جال وكطان ٢٠٠٧؛ Rosenhek 2007). طبقاً للبحث الذي أجراه حاييم بلايخ، يبيّن مؤشر اللامساواة في المداخيل الاقتصادية انخفاضاً في معدلات اللامساواة خلال السنوات ١٩٨٩ ـ ١٩٩٥ (بلايخ ٢٠١٥، ٣١٥، الرسم أ٢). كذلك، سُجّل في تلك الفترة ذاتها انخفاض في معدلات الفقر في إسرائيل، التي كانت أقل من ٨ بالمائة. لكن

نسبة الفقر عادت إلى الارتفاع بوتائر سريعة في بداية سنوات الألفين وبلغت ١٢ بالمائة في العام ٢٠١٠. وفوق ذلك، حصل في عهد اقتصاد السلام ارتفاع ملحوظ في القيمة الحقيقية للأجور في القطاعين العام والخاص،[٨] ارتفاع في حجم الاستثمارات العامة، في حجم المدفوعات التحويلية وفي حجم الإنفاق على الصحة والتعليم (بنك إسرائيل ١٩٩٤؛ ١٩٩٥).

تميزت التسعينيات، إذن، بالحركة المزدوجة: من الجهة الأولى، سعي واضح نحو إزالة العوائق أمام حركة البضائع والخدمات، ثم رأس المال لاحقاً، يوازيها في الجهة الأخرى توسيع دائرة الإنفاق المدني والاجتماعي، والذي يتجسد في تقليص معدلات الفقر واللامساواة. في منظور مقارِن، لا تبدو هذه الوجهة من الحركة المزدوجة استثنائية أو مفاجئة. فهي تتفق مع أطروحة رودريك القائلة بأن الاقتصادات المفتوحة تميل إلى تعويض العمال من خلال زيادة النفقات في الميزانية، والنفقات المدنية هنا في هذه الحالة (Rodrik 1998). وهي تتفق، أيضاً، مع تحليل كتسنشتاين الذي خلص إلى أن الدول غرب الأوروبية الصغيرة التي فتحت أسواقها أمام التجارة العالمية عززت، في المقابل، شبكات الأمان الاجتماعي (Katzenstein 2005). كذلك، بيّن بوهلي وغريسكوفيتس أن دول أوروبا الشرقية الصغيرة التي مرت بعملية نيولبرلة (لبرلة جديدة) في العهد ما بعد السوفييتي تميزت عن بعضها بحجم الحركة المضادة وقوّتها. ويدّعي بوهلي وغريسكوفيتس بأن بعض الدول قد تبنى نظام النيوليبرالية المُدمجة (embedded neoliberalism) (Bohle and Greskovits 2012)؛ أي أن إمكانية اعتماد إجراءات الحماية الاجتماعية في موازاة سيرورات النيوليبرلة ليست غير واردة.

بالإضافة إلى الحركة المضادة، ينبغي التنويه بأنه كان لسيرورات اللبرلة في التسعينيات، والتي ارتبطت بإضعاف مراكز القوة التقليدية في الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، تأثير مقارِن من الصعب تقديره بصورة كميّة. ويشير شفير وبيلد إلى أن التغييرات البنيوية التي حصلت خلال التسعينيات قد فككت خطاب المواطّنة الجمهوري الذي كان ذا بنية إثنو-قومية، مما جعله يستنسخ أنماط اللامساواة (Shafir and Peled 2002). ويشير أوري كوهين ونيسيم ليئون إلى ظهور الطبقة الوسطى الشرقية خلال التسعينيات (كوهين وليئون ٢٠٠٨).

أتاح اقتصاد السلام للمواطنين الإسرائيليين، ظاهرياً، "الفوز بكل العوالم": التكامل الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. لكن ما أتاح وجود هذا النظام الاقتصادي هو المعونات الاقتصادية الأميركية. أدى فتح السوق الإسرائيلية أمام التجارة الدولية، في موازاة السياسة الاقتصادية الشاملة، إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات الإسرائيلي، وارتفاع العجز في الحساب الجاري. كان واضعو السياسة الإسرائيلية يتوقعون أن يثير فتح الاقتصاد تياراً من الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل. لكن تيار الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل ظل ضعيفاً طوال عقد التسعينيات، وخصوصاً في النصف الأول منه. عمدت الحكومات الإسرائيلية إلى معالجة مشكلة العجز في الحساب الجاري بواسطة المعونات الأميركية التي كانت مرتفعة جداً وبلغت ثلاثة مليارات دولار سنوياً، ابتداء من العام ١٩٨٥. وفي العام ١٩٩٢ صادقت الإدارة الأميركية، أيضاً، على ضمانات بقيمة عشرة مليارات دولار مكّنت دولة إسرائيل من الحصول على قروض في الأسواق الدولية وساعدتها في اجتذاب استثمارات رؤوس الأموال التي سهّلت على الحكومة مهمة تمويل تكاليف هجرة اليهود من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق والإبقاء على مستوى مرتفع، نسبياً، من الإنفاق العام.

كان الشرط الثاني لاستقرار نمط النمو خلال التسعينيات يتمثل في استمرار عملية السلام. كان ارتباط النموذج الاقتصادي بالعملية السلمية مزدوجاً: أولاً، استمرار عملية السلام كان يمثل شرطاً لفتح أسواق جديدة أمام الصادرات الإسرائيلية ولجذب استثمارات أجنبية إلى الاقتصاد الإسرائيلي. فقد كان من شأن اللبرلة المالية دون إسنادها بهذه العناصر تعريض إسرائيل إلى مخاطر عالمية كبيرة دون أن تستطيع الاستفادة من ثمار العولمة. ثانياً، كان استمرار عملية السلام مصلحة أميركية. وبناء على ما يستفاد من تجربة سنوات الألفين، يمكن القول إن وقف عملية السلام يولّد توترات في العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة ويرفع قيمة الثمن السياسي لاعتماد إسرائيل الاقتصادي على الولايات المتحدة. وكما سنرى لاحقاً، فقد أثرت الانتفاضة الفلسطينية الثانية على عملية السلام وعلى الدعم المالي الأميركي، ما أدى إلى زعزعة النموذج الاقتصادي المتمثل في اقتصاد السلام.

النيوليبرالية الصقريّة

حصلت ثلاثة أحداث منفصلة، لا صلة بينها، بين العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، أدت إلى انهيار "بارادايم" اقتصاد السلام. الأول: اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول ٢٠٠٠، عقب فشل قمة كامب ديفيد ووقف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. نجحت الانتفاضة في ضرب الخاصرة الرخوة في الاقتصاد الإسرائيلي بِخَلِقِها جواً من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، ثم هروب المستثمرين، فضربت أحد فرعيّ التصدير الأساسيين في إسرائيل: السياحة. الثاني: أزمة الـ "دوت. كوم"، التي انفجرت في آذار ٢٠٠٠ مع انهيار مؤشر "ناسداك"، سببت أضراراً قاتلة لصناعات الهايتك الإسرائيلية التي أصبحت في التسعينيات أحد فروع التصدير المركزية في إسرائيل، إلى جانب السياحة. الثالث: في عهد ما بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ ضد برجيّ مركز التجارة الدولية في نيويورك، تركزت السياسة الخارجية الأميركية في محاولات لتشكيل تحالف دولي يقود عملية هجومية ضد العراق. وكانت النتيجة تعميق الفجوات بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن المصالح؛ وهي الفجوات التي كانت قد ظهرت إثر فشل قمة كامب ديفيد، اندلاع الانتفاضة الثانية وتعاظم قوة اليمين السياسي في إسرائيل. فقد اتجهت الحكومات اليمينية الإسرائيلية نحو سياسات أحادية الجانب أثارت معارضة شديدة لدى الإدارة الأميركية (Barnea and Kastner 2006).

وضع مزيج الأحداث الثلاثة هذه إسرائيل في أزمة اقتصادية حادة، وفي أزمة البارادايم السائد. فقد انهار بارادايم اقتصاد السلام بينما لم يكن لدى حكومات اليمين أي نموذج اقتصادي بديل. في ذروة الأزمة، هاجم (أبراهام) شوحَط، الذي كان عضو كنيست آنذاك، وزير المالية قائلاً: "من دون الدخول في الجدل التاريخي حول من الذي بدأ الحرب ومتى... حالة الحرب وانعدام الهدوء هي العامل المركزي المسبب لهذا الوضع الاقتصادي الخطير".[٩] وقد أقرّ اليمين السياسي بهذا الادعاء، لكن لم يكن في جعبته نموذج اقتصادي بديل.

في ظل التصعيد الذي حصل على جبهة الصراع، وانهيار بارادايم اقتصاد السلام، كان بالإمكان توقع إقدام الحكومات اليمينية على إعادة عجلات النيوليبرلة إلى الوراء، أو إبطاء حركة دورانها على الأقل، ثم اعتماد نموذج ذي طابع حِمائيّ. وكما يقول زعيرا، فحتى سنوات الألفين كان ثمة توافق بين مدى تدخل الدولة في الاقتصاد وبين حدة الصراع اليهودي ـ العربي (زعيرا ٢٠١٨، ٧٨- ٣٧٣). لم يقتصر الأمر في سنوات الألفين، على انهيار هذا التوافق فقط، بل نشأت أيضاً علاقة عكسية تمثلت في أن التصعيد في جبهة الصراع أدى إلى تعميق التحول النيوليبرالي. ويوضح غاي بن بورات سبب كون هذه الظاهرة مفاجئة ومثيرة للاستغراب فيقول: "من الصعب المحافظة، في الوقت ذاته، على التزام بأجندة نيوليبرالية من جهة أولى، وعلى سياسة خارجية صقرية من جهة أخرى" (Ben-Porat and Yuval 2007, 4). كيف يمكن، إذن، تفسير حقيقة أن حكومات اليمين ـ الوسط ما بعد اندلاع الانتفاضة ليس أنها استمرت في عملية النيوليبرلة فحسب، وإنما اعتمدت أيضاً سياسة أكثر تشدداً شملت إجراء تقليصات حادة جداً في المدفوعات التحويلية، أدت إلى تقليص شبكات الأمان الاجتماعي بصورة حادة.

ما كان يبدو في حينه تناقضاً بين القيم النيوليبرالية والقومية الصقرية أصبح، بمرور السنين، أيديولوجيا، رؤية سياسية وبارادايماً سياسياً بديلاً احتل مكان بارادايم اقتصاد السوق. كانت هذه الأيديولوجيا، التي أسمّيها **النيوليبرالية الصقرية**، تقوم على المزج ما بين نموذج النمو الموجَّه للتصدير، المبادئ النيوليبرالية والرؤية الجيوسياسية الواقعية الجديدة بشأن المساعدة الذاتية (self-help). كيف تمازجت هذه العناصر وما هي العوامل التي أتاحت تحقيقها؟ للإجابة عن هذا السؤال، أعرض بداية خلاصة المنطق الاقتصادي الذي يشكل أساس النيوليبرالية الصقرية، ثم أشير إلى الجهات الفاعلة التي قادت نحو تحقيقه.

المشكلة الأساس التي اعترضت طريق اليمين الاقتصادي تمثلت في كيفية المحافظة على حدود مفتوحة أمام حركة البضائع، الخدمات ورأس المال، و ـ في الوقت نفسه ـ مواجهة خطر العجز في ميزان المدفوعات، وسط مناخ أمني غير مستقرّ وفي ظل حالة من التوتر مع الإدارة الأميركية. كان يتعين على الحكومة إيجاد الطريق الكفيلة بتشجيع التصدير بوسائل غير حمائية، لا تنسجم مع المعايير الدولية النيوليبرالية، وتتعارض مع اتفاقيات التجارة التي كانت إسرائيل قد وقعت عليها. الجواب على هذا السؤال هو: الخفض الداخلي لقيمة العملة (internal devaluaiton).

خفض قيمة العملة (العادي) هو أحد الوسائل التقليدية المتبعة التي يمكن للدول الصغيرة بواسطتها تشجيع التصدير. يؤدي خفض قيمة السعر التبادلي للعملة المحلية مقابل الدولار إلى ارتفاع مؤقت في أسعار الاستيراد وانخفاض مؤقت في أسعار التصدير. ونتيجة لذلك، يؤدي خفض قيمة العملة المحلية إلى خفض القيمة الحقيقية للأجور. يمكن في النظام الاقتصادي الذي يكون فيه السعر التبادلي ثابتاً وتحت السيطرة وفيه، أيضاً، رقابة على حركة رأس المال، خفض القيمة الحقيقية للعملة المحلية بواسطة تغيير القيمة الاسمية للسعر التبادلي. تستطيع الحكومة في العصر النيوليبرالي، الذي لا رقابة فيه على حركة رأس المال والسيطرة فيه على السعر التبادلي غير ممكنة إجراء خفض داخلي لقيمة العملة المحلية ـ خفض تكاليف الإنتاج مقابل الأسعار الدولية ـ من دون إجراء أي تغيير في القيمة الاسمية للسعر التبادلي. يمكن تنفيذ ذلك من خلال خفض القيمة الحقيقية للأجور، بوسائل مختلفة منها جعل القوة العاملة أكثر مرونة، إضعاف العمل المنظَّم، تعديل التشريعات الاجتماعية واعتماد سياسة مالية تقييدية؛ أي التقشف (austerity) (Armingeon and Baccaro 2012). تعتبر سياسة التقييدات المالية أحد أبرز المركّبات في النظام النيوليبرالي في الدول الصغيرة والمصدِّرة (Karamessini 2012; Wigger 2019).

عليه، تشكل سياسة الخفض الداخلي لقيمة العملة المحلية، التي تشمل مكوّنات أخرى منها خفض الأجور والتقليص الحاد في المصروفات الحكومية، تجسيداً للرابطة ما بين المنطق الاقتصادي والمنطق الإقليمي: تَستخدم سياسة الخفض الداخلي لقيمة العملة المحلية، كوسيلة لتشجيع التصدير، أدوات نيوليبرالية، إلا أنّ منطقها هو إقليمي؛ أي أن هدفها ليس زيادة أرباح الشركات الخاصة، وإنما تعزيز قوة الدولة من خلال تقليل اعتمادها على مصادر تمويل أجنبية.

الاستنتاج المستَخلَص من هذا هو أن النظام النيوليبرالي قد يظهر كجزء من المنطق الرأسمالي ـ منطق السوق ـ الذي يقوّض الوحدة الإقليمية والهوية الوطنية المرتبطة بها. وقد كان اعتماد الأفكار النيوليبرالية خلال الثمانينيات والتسعينيات منوطاً بالتحوّل من الصهيونية إلى ما بعد الصهيونية (رام ١٩٩٩)، أو بالانتقال من خطاب المواطَنة الجمهوريّ الذي كان يميزه الطابع الإثنو ـ قومي إلى خطاب المدنيّة الليبرالي الذي كان أكثر احتوائية وكونية (بيلد وشفير ٢٠٠٥). لكن اتضح في سنوات الألفين أن النيوليبرالية الاقتصادية لا تظهر دائماً ارتباطاً بأفكار ما بعد الصهيونية، وأنها قد تظهر أيضاً ارتباطاً بأفكار صهيونية جديدة (نيو صهيونية)؛ أي قومية وإقليمية معاً. في مقال مُثقِّف حول النسخة القومجية من النيوليبرالية، يقول آدم هرمس إن اليمين الأميركي ـ المحافظون الجُدد ـ يؤيد التجارة الحرة، مثل الليبراليين، حقاً، لكنه يفعل ذلك من منطلق اعتبارات مصالح الدولة. ويرى المحافظون أن "التجارة الحرة تُعتبر وسيلة لتعزيز العظَمة الأميركية" (Harmes 2012, 74). وعلى النحو ذاته، لم يكن التحول الاقتصادي ـ السياسي في مطلع سنوات الألفين يستدعي التخلي عن النيوليبرالية والعودة إلى الحمائية، بل إعادة تصميمها من جديد فقط. وكانت النتيجة ظهور بارديم النيوليبرالية الصقرية (Krampf 2018).

بعد عرض المنطق الاقتصادي السياسي خلف النيوليبرالية الصقرية، يبقى أن نقدم نماذج عن تطبيقها في عصر ما بعد الانتفاضة الثانية. المسؤولان السياسيان اللذان اضطلعا بالدور المركزي في تصميم نظام النيوليبرالية الصقرية هما بنيامين نتنياهو، كوزير للمالية، وأريئيل شارون، كرئيس للحكومة. على الرغم من الفوارق والخلافات بينهما، إلا أن كليهما كانا موحدّين في الرؤية القائلة بأن على إسرائيل خدمة مصالحها بصورة أحادية الجانب وعدم الاعتماد على الاعتراف الدولي. وقد تجسدت هذه السياسة في الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، بناء الجدار الفاصل، وكذلك في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة (Barnea and Kastner 2006; Ben-Porat and Yuval 2007). ويتمثل التجديد في هذه المقالة في الادعاء بأنه في مقابل سياسته الخارجية الأحادية الجانب، طوّر نتنياهو استراتيجية اقتصادية أحادية الجانب؛ بمعنى أنها أتاحت لإسرائيل الخروج من الأزمة الاقتصادية دون الالتزام بعملية سلمية ومع تقليص التعلق الاقتصادي بالولايات المتحدة.

أقرّ نتنياهو بأن عملية السلام شكلت عامل إسناد للنمو الاقتصادي في إسرائيل، لكنه ادعى بأن هذه الاستراتيجية مرهونة بوجود "شريك حقيقي". ونظراً لأن شريكاً كهذا لم يكن موجوداً، من وجهة نظره، فقد اقترح "نموذجاً بديلاً غير مرهون بوجود

كانت الاستراتيجية الاقتصادية البديلة التي اقترحها نتنياهو تقوم على عنصرين اثنين مركزيين: الأول، نقل الصراع إلى الحيز الجغرافي الفلسطيني من خلال بناء جدار الفصل. وقد حظيت هذه الفكرة بدعم خبراء اقتصاديين أشاروا، في دراسات مختلفة، إلى الثمن الباهظ الذي توقعه الانتفاضة الفلسطينية الثانية على الاقتصاد الإسرائيلي وإلى أفضليات وجود عازل جغرافي.

شريك". هذا ما قاله نتنياهو أمام لجنة المالية، في تفسير موقفه:

> جوهر النموذج القديم: ستكون لدينا اتفاقية سلام ـ أوسلو ١، أوسلو ٢، جنيف ١، لوكسمبورغ ٣ ـ وهذه الاتفاقية ستحقق لنا النمو الاقتصادي الذي يفضي، في نهاية الأمر، إلى زيادة الأمن وتعزيزه... أما الرؤية البديلة فتقول إنه بدلاً من السير من اتفاقية السلام إلى النمو الاقتصادي ومن ثم إلى الأمن، لنَسِر في الاتجاه المعاكس. نحفظ الأمن واستقراره أولاً، ونحن قادرون على تحقيق ذلك. إننا نحقق ذلك. مستوى الأمن، رغم كل المآسي التي تحدث من حين إلى آخر، آخذ في التحسن باستمرار، لكنه سوف يتحسن أضعافاً مضاعفة مع الجدار، وسنرصد للجدار ميزانية خاصة فعلاً، ولن يكون ثمة أي تعويق مالي لبناء الجدار... الأمر الثاني الذي نفعله هو إطلاق مبادرات اقتصادية، حتى في داخل السوق الإسرائيلية أيضاً... وهو ما سيضيف هنا آلاف فرص العمل الجديدة... أقول، تعالوا نبدأ تغيير الواقع من الأمن ومن خطوات اقتصادية يمكنها أن تقودنا، في نهاية المطاف، إلى الحديث عن اتفاقية (سلام).[١٠]

كانت الاستراتيجية الاقتصادية البديلة التي اقترحها نتنياهو تقوم على عنصرين اثنين مركزيين: الأول، نقل الصراع إلى الحيز الجغرافي الفلسطيني من خلال بناء جدار الفصل. وقد حظيت هذه الفكرة بدعم خبراء اقتصاديين أشاروا، في دراسات مختلفة، إلى الثمن الباهظ الذي توقعه الانتفاضة الفلسطينية الثانية على الاقتصاد الإسرائيلي وإلى أفضليات وجود عازل جغرافي (غرونو ٢٠٠٢؛ إكشطاين وآخرون ٢٠٠٣).

العنصر الثاني هو اقتصادي: دفع نتنياهو بإصلاحات اقتصادية يمكن وصفها بأنها خفض داخلي لقيمة العملة المحلية (internal devaluation). وقد شرح ميخائيل شرئيل، مدير الاقتصاد والأبحاث في وزارة المالية، منطق الخفض الداخلي لقيمة العملة في إسرائيل في العام ٢٠٠٣ حين قال أمام لجنة المالية: "ثمة نقطة جيدة في المعطيات وهي التصدير... ثمة عاملان يؤثران على الزيادة في الصادرات؛ الأول هو خفض القيمة الحقيقية للعملة، كما جرى عندنا في العام الماضي، وهو ما يؤثر على قدرة الشركات على المنافسة، كما يؤثر على فرص تنافسها في الأسواق العالمية. والثاني هو خفض القيمة الحقيقة للأجور في القطاع التجاري".[١١] تحقق خفض القيمة الحقيقية للعملة بواسطة سياسة شرسة عنوانها "خلق محفزات للعمل"، كما أوضح نتنياهو بشأن العمالة عموماً، والعمالة بين النساء خصوصاً: "هنالك أماكن عمل. يجب الخروج إلى العمل. سنكافئهنّ بما يضمن لهنّ دخلاً أعلى مما كان لديهنّ من قبل، حين تلقين مخصصات الإعانة من الدولة، لكن من المهم لنا أن يحصل هذا في إطار العمل وكجزء منه... جميعكم هنا، مثلنا نحن، حريصون على أن يكسب الناس قوتَهم ليس من مخصصات الإعانة، على أن لا يكونوا عالةً على مائدة الحكومة، بل على أن يخرجوا إلى العمل".[١٢]

طُبّقت استراتيجية خفض قيمة العملة المحلية في إطار **قانون خطة الطوارئ الاقتصادية (كانون الأول ٢٠٠٢) والخطة الاقتصادية لإشفاء الاقتصاد**

الإسرائيلي (نيسان ٢٠٠٣). عادت هاتان الخطتان بضرر جسيم على الطبقات الدنيا والطبقة الوسطى في إسرائيل. فقد شملتا تقليصات أفقية حادة في ميزانيات جميع الوزارات الحكومية، تجميد الأجور في القطاع العام وخفضها، فصل أعداد كبيرة من العاملين في القطاع العام، إصلاحات في صناديق التقاعد نتيجتها تحويل استثمارات هذه الصناديق من سندات الدين الحكومية إلى السوق المالية. كما قلصت الحكومة، أيضاً، مخصصات الأولاد والشيخوخة وصعّبت شروط الحصول على مخصصات البطالة. في أعقاب هاتين الخطتين، تراجعت قيمة الشيكل الحقيقية بـ ١٤ بالمائة خلال السنوات بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ (بنك إسرائيل ٢٠١٦، الرسمان ب ١٤ وـ ب ١٥، ص ٥٣- ٥٤). معنى ذلك تعزيز قدرة الشركات الإسرائيلية على المنافسة في الأسواق العالمية، مقابل ثمن اجتماعي باهظ.

أحد الاستنتاجات المُستخلَصة من هذا التحليل هو أن باردايم النيوليبرالية الصقرية لم يكن حيادياً حيال الخارطة السياسية الحزبية. فالمقارنة بين النيوليبرالية الكوسموبوليتية في التسعينيات والنيوليبرالية الصقرية في سنوات الألفين تشير إلى علاقة سببية، وإن تكن غير بسيطة، بين المواقف السياسية (في المجال السياسي) والمواقف الاقتصادية. فبالرغم من تبني أحزاب الوسط ـ اليمين، وكذلك أحزاب الوسط ـ اليسار، وترويجها الأفكار النيوليبرالية، إلا أن أحزاب الوسط ـ اليسار لم تتبنّ سياسة خفض قيمة العملة المحلية بالدرجة التي اعتمدتها بها أحزاب الوسط ـ اليمين. شملت الآلية السببية التي ربطت بين المواقف السياسية والاقتصادية، أيضاً، علاقة الاعتماد على الولايات المتحدة والتعلق بها. كان باردايم اقتصاد السلام، الذي سمح باعتماد سياسة اقتصادية أكثر شمولية وشبكات أمان اجتماعية أكثر سخاء، يتطلب اعتماداً أكبر وأعمق على الدعم الأميركي لتوفير شبكة أمان اقتصادية وسياسية للاقتصاد الإسرائيلي. في منظور اقتصاد السلام، كانت تكلفة التعلق بالولايات المتحدة أقل، لأن الفجوة في رؤية مصالح الدولتين لم تكن كبيرة أو جدية. في المقابل، كان التعلق الاقتصادي بالولايات المتحدة يشكل، في نظر أحزاب الوسط ـ اليمين، تهديداً للمصالح الاستراتيجية الإسرائيلية. ولهذا، اعتبرت النيوليبرالية الصقرية أن تقليص هذا الاعتماد على الولايات المتحدة هو بمثابة مصلحة إسرائيلية جوهرية.

لهذا الادعاء أسانيد عدة في الوقائع. فور بدء دورته الأولى كرئيس للحكومة، مباشرة، أعلن نتنياهو في الكونغرس الأميركي عن نية إسرائيل في تقليص الاعتماد الاقتصادي الإسرائيلي على الولايات المتحدة (Netanyahu 1996). "الدين الخارجي يقرر الضغوط السياسية، أيضاً"، أوضح بنيامين ألون من حزب "موليدت" اليميني، بعد ذلك ببضع سنوات.[١٣] وحين تعاظمت الضغوط الأميركية على إسرائيل من أجل تجميد البناء في المستوطنات وعدم بناء الجدار الفاصل، عاد ألون وقال إن "هذه قنبلة موقوتة... نحن نرى إلى أي مستويات من التبعية السياسية والنفسية يصل رئيس الحكومة هنا لأصدقائه هناك في الولايات المتحدة".[١٤]

على الرغم من التوتر الإيديولوجي، إذن، بين أفكار النيوليبرالية والرؤية السياسية الخارجية الصقرية، إلا أن الأحزاب اليمينية قد تنبّهت إلى أن الموقف النيوليبرالي يعزز مكانة إسرائيل على الساحة الدولية، الأمر الذي يخدم بالتالي التوجه السياسي الصقري أيضاً. وفي رأيي، أن تبني النيوليبرالية في صيغتها الصقرية لم يأت بسبب قيمها الفردانية، وإنما كوسيلة تصب في خدمة المصالح الإسرائيلية الجيوسياسية، كما تفهمها أحزاب اليمين. وقد أوضح نتنياهو هذا المنطق الاقتصادي ـ الإقليمي في مناسبات عديدة ومتكررة: "أنا من دعاة السوق الحرة، سعياً إلى أهداف جماعية". وهو ما يعني أن "لا مجال لتحقيق اللبنة الأولى من وجودنا؛ أي القوة العسكرية، فعلياً، بدون القوة الاقتصادية، والقوة الاقتصادية تحتّم السوق الحرة". (نتنياهو ٢٠١٨).

في الحقبة التي تلت الأزمة المالية وحملة الاحتجاجات الاجتماعية، انحرفت السياسة الحكومية عن نموذج النيوليبرالية الصقرية. غير أن الحكومات الإسرائيلية لم تعتمد، حتى أزمة جائحة كورونا على الأقل، أي نموذج نمو اقتصادي مختلف جوهرياً عن نموذج النيوليبرالية الصقرية. بقيت فرضية الأساس وقاعدة الانطلاق "أننا نعيش في أتون حرب اقتصادية عالمية"، بحسب تعبير وزير المالية، يوفال شطاينتس (باركات ٢٠١٢). أما وزير الاقتصاد نفتالي بينيت فقد أوضح في لجنة الاقتصاد "أننا نعيش اليوم تحت... إرهاب سياسي اقتصادي، يهددنا بالمقاطعة التي قد تسبب ضرراً أكبر للتصدير الإسرائيلي".[١٥] إن ما يمكّن إسرائيل من تجاوز هذه "الحرب الاقتصادية" ليس "المنجزات الدبلوماسية" وإنما الطلب على التكنولوجيا

الإسرائيلية (بار- أون ٢٠١٤). تعكس هذه الصياغات ومثيلاتها مزاجاً مماثلاً لذلك الذي عبر عنه وزير المالية موداعي في أعقاب تنفيذ سياسة الضبط وتحقيق الاستقرار (انظروا أعلاه).

تلخيص

تقصّت هذه المقالة تاريخ الرأسمالية الإسرائيلية من منظور نظرية الرأسمالية المتنوعة (Variegated Capitalism). يضع هذا المنهج في موقع الصدارة تأثيرات العوامل الدولية على تشكيل النظام الرأسمالي المحلي والحركة المزدوجة المكوَّنة من الانسحاب المؤسساتي النيوليبرالي (rolling-back neoliberalizaiton) والاعتزال المؤسساتي (rolling-out neoliberalism). كما يولي هذا المنهج، أيضاً، أهمية فائقة للمنطق الإقليمي الذي يشكل أساس بناء النظم الاقتصادية إلى جانب المنطق الاقتصادي أو منطق السوق. يكون هذا الإطار المفهوميّ خصباً بصورة خاصة عند تحليل النظم الاقتصادية في الدول الصغيرة، وخاصة الدول الغارقة في نزاعات أمنية.

يشير تحليل ستّة من الأحداث العرضية في الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى ما يشبه حركة البندول المتنقلة بين فترات من الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الدولية وفترات من الانغلاق. خلال فترات الانفتاح، كان منطق السوق هو الأكثر هيمنة وهو الذي شكّل المنطق الإقليمي؛ أي أن صياغة مصالح الدولة جرت من خلال منطق السوق وبواسطته. مثل هذه الوجهات قد نجدها في برامج الإصلاحات الاقتصادية التي نُفّذت خلال التسعينيات. ينبغي التأكيد، هنا، على أن المنطق الإقليمي لم يتلاشَ ويختفِ في تلك الفترات، وإنما كان خاضعاً لمنطق السوق. خلال الفترات الأخرى، كان المنطق الإقليمي هو الأكثر هيمنة، خلال السبعينيات في إطار الكينزية العسكرتارية، على سبيل المثال. في عصر النيوليبرالية الصقرية، كانت العلاقة بين المنطق الإقليمي ومنطق السوق أكثر تعقيداً. فمن الجهة الأولى، تعمقت النيوليبرالية، بما يمثل تغييراً يعكس حركة السوق ويجسد منطق السوق، ظاهرياً. لكن التحليل التاريخي يبيّن، من الجهة الأخرى، أن النيوليبرالية الصقرية تشكل تجسيداً للمنطق الإقليمي، إذ أن الإصلاحات الاقتصادية لم تكن مبرَّرة بموجب أيديولوجية ليبرالية قوامها المبادرة الفردية/ الذاتية والسوق الحرة، وإنما بموجب رؤية أخرى تضع المصالح الجيوسياسية الإسرائيلية في المركز. سياسة خفض قيمة العملة المحلية هي وسيلة تشكل قاعدة نموذج النمو القائم على تشجيع التصدير.

يفضي هذا التحليل إلى توسيع مصطلح بولاني بشأن الحركة المزدوجة، إذ يبيّن أن الحركة المضادة للسوق، التي تُنتج - بحسب بولاني - شبكات الأمان الاجتماعي وتحمي العمال والمواطنين من قوى السوق، قد تعود بالضرر عليهم، في سياقات تاريخية محددة. تحدث هذه الظاهرة عندما تعمل الحركة المضادة للسوق بموجب المنطق الإقليمي؛ أي المنطق الدولتي الذي يرمي إلى خدمة مصالح جيوسياسية من خلال التدخل في السوق. تقدم نظرية الرأسمالية المتنوعة منهجاً جدلياً في ما يخص الحركة الداعمة للسوق والحركة المضادة له، إذ تؤكد أن الأولى لا تمس بالعمال والمواطنين بالضرورة، بينما الثانية لا تحمي العمال والمواطنين بالضرورة.

ترجمة من العبرية: سليم سلامة

قائمة المصادر

- Abdelal, Rawi. Capital Rules: *The Construction of Global Finance*. Harvard University Press, 2007.
- Amable, Bruno. "Institutional Complementarity and Diversity of Social Systems of Innovation and Production". *Review of International Political Economy* 7 (4), (2000): 645–87.
- Armingeon, Klaus, and Lucio Baccaro. "Political Economy of the Sovereign Debt Crisis: The Limits of Internal Devaluation". *Industrial Law Journal* 41 (3) (2012): 254–75.
- Babb, Sarah. "The Washington Consensus as Transnational Policy Paradigm: Its Origins, Trajectory and Likely Successor". Review *of International Political Economy* 20 (2) (2013): 268–97.
- Bareli, Avi, and Uri Cohen. *The Academic Middle-Class Rebellion: Socio-Political Conflict over Wage-Gaps in Israel*, 19541956-. Lieden: Brill, 2018.
- Barkai, Haim, and Nissan Liviatan. *The Bank of Israel*: A Monetary History (Volume 1). Oxford: Oxford University Press, 2007.
- Barnea, Nahum, and Ariel Kastner. "Backchannel: Bush, Sharon and the Uses of Unilateralism," Brookings, December 1, 2006.
- Ben-Porat, Guy, and Fany Yuval. "Israeli Neo-Conservatism: Rise and Fall?". *Israel Studies Forum* 22 (1) (2007): 3–25.
- Ben-Porat, Guy. "Between Power and Hegemony: Business Communities in Peace Processes". *Review of International* Studies 31 (02) (2005): 325–48.
- Ben-Porat, Guy. "Political Economy: Liberalization and Globalization." In Guy Ben-Porat, Yagil Levi, Shlomo Mizrachi, Arye Naor, and Erez Tzfadia (eds), *Israel Since 1980*. Cambridge University Press, 2008: 91–116..
- Bichler, Shimshon, and Yonathan Nitzan. *From War Benefit to Peace Dividents*. Jerusalem: Carmel, 2001. (Hebrew)
- Blanchard, Jean-Marc F., and Norrin M. Ripsman. *Economic Statecraft and Foreign Policy: Sanctions, Incentives, and Target State Calculations*. Routledg, 2013.
- Bohle, Dorothee, and Bela Greskovits. *Capitalist Diversity* on Europe's Periphery. Cornell University Press, 2012.
- Bordo, Michael D., and Anna J. Schwartz. "Why Clashes between Internal and External Stability Goals End in Currency Crises, 1797–1994". *Open Economies Review* 7 (1) (1996): 437–68.
- Brand, Gilad, and Eitan Regev. "The Dual Labor Market: Trends in Productivity, Wages and Human Capital in the Economy." State of the Nation Report 2015. Taub Center. Jerusalem, 2015.
- Brenner, Neil, Jamie Peck, and Nik Theodore. 2010. "Variegated Neoliberalization: Geographies, Modalities, Pathways." Global Networks 10 (2) (2010): 182–222. https://doi.org/10.1111/j.14710374.2009.00277-.x.
- Capoccia, Giovanni. 2015. "Critical Junctures and Institutional Change." In James Mahoney & Kathleen Thelen (eds), *Advances in Comparative Historical Analysis*. Cambridge: Cambridge U.P., 2015: 194–237.
- Cohen, Benjamin J. "The Macrofoundations of Monetary Power." In David M. Andrews (ed.) International Monetary Power. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2006.
- Crouch, Colin, and Henry Farrell. "Breaking the Path of Institutional Development? Alternatives to the New Determinism." Rationality and Society 16 (1) (2004): 5–43.
- Dixon, Adam D. 2011. "Variegated Capitalism and the Geography of Finance: Towards a Common Agenda." *Progress in Human Geography* 35 (2) (2011): 193–210.
- Dooley, Michael P., David Folkerts-Landau, and Peter Garber. "Direct Investment, Rising Real Wages and the Absorption of Excess Labor in the Periphery." NBER Working Paper Series 10626. Cambridge: National Bureau of Economic Research, Inc, 2004.
- Doron, Avraham, and Ralph M Kramer. *The Welfare State in Israel: The Evolution of Social Security Policy and Practice*. Westview Special Studies on the Middle East. Boulder, Colo: Westview Press, 1991.
- Ebenau, Matthias, Ian Bruff, and Christian May, eds. *New Directions in Comparative Capitalisms Research: Critical and Global Perspectives*. International Political Economy Series. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2011.
- Eichengreen, Barry J. *The European Economy Since 1945: Coordinated Capitalism and Beyond*. Princeton University Press, 2007.
- Esping-Andersen, Gøsta. *The Three Worlds of Welfare Capitalism*. Princeton, N.J: Princeton University Press, 1990.
- Fitoussi, Jean-Paul, and Francesco Saraceno. "The Brussels-Frankfurt-Washington Consensus. Old and New Tradeoffs in Economics." Documents de Travail de l'OFCE 2004–02. Observatoire Francais des Conjonctures Economiques (OFCE).
- Fraser, Nancy. "From Progressive Neoliberalism to Trump and Beyond." *American Affairs Journal* 1 (4) (2017).
- Gal, John. "The Commodification of the Israeli Welfare State and Its Privatization - the Case of Israel." *Society and Welfare* (Hebrew) 15 (1994): 7–24.

and Dismantle the Greek Employment." In Steffen Lehndorff (ed.), *A Triumph of Failed Ideas: European Models of Capitalism in the Crisis*. Brussels: ETUI, 2012: 155–83.

- Katzenstein, Peter J. *Small States in World Markets: Industrial Policy in Europe*. Cornell University Press, 1985.
- Katzenstein, Peter J. 2005. *A World of Regions: Asia And Europe in the American Imperium*. Cornell University Press, 2005.
- Kirshner, Jonathan. 2006. "Currency and Coercion in the Twenty-First Century." In David M. Andrews (ed.) *International Monetary Power*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2006.
- Koreh, Michal. The Political Economy of Social Insurance: Towards a Fiscal-Centred Framework. *Social Policy & Administration*, 51 (1) (2015): 114132-.
- Koreh, Michal. The Fiscal Politics of Welfare State Expansion: The Case of Social Insurance in Israel." *Journal of European Social Policy* 27 (2) (2017): 158–172.
- Korpi, Walter. "The Power Resources Model." In Christopher Pierson and Francis Geoffrey Castles (eds.) *The Welfare State Reader*. Polity, 2006.
- Krampf, Arie. *The Israeli Path to Neoliberalism: The State, Continuity and Change*. Routledge Studies in Middle Eastern Economies. Milton Park, Abingdon, Oxon ; New York, NY: Routledge, 2018.
- Krampf, Arie. "What Do Workers Want? Institutional Complementarity as a Mechanism of Social Change." *Journal of Institutional Economics* 15 (5) (2019): 881896-.
- Lake, David A. "Leadership, Hegemony, and the International Economy: Naked Emperor or Tattered Monarch with Potential?" *International Studies Quarterly* 37 (4) (1993): 459–89. https://doi.org/10.23072600841/.
- Levi-Faur, David. "The Developmental State: Israel, South Korea, and Taiwan Compared." *Studies in Comparative International Development (SCID)* 33 (1) (1998): 65–93.
- Macartney, Huw.*Variegated Neoliberalism, EU varieties of capitalism and International Political Economy*. London ; New York, NY :Routledge, 2011.
- Mahoney, James, and Kathleen Thelen." A Theory of Gradual Institutional Change." In James Mahoney and Kathleen Thelen (eds). *Explaining Institutional Change: Ambiguity, Agency, and Power,* Cambridge University Press, 2010.
- Maman, Daniel, and Zeev Rosenhek. The Politics of Institutional Reform: The 'Declaration of Independence' of the Israeli Central Bank. *Review of International Political Economy* 14 (2) (2007): 251–75.
- Maman, Daniel, and Zeev Rosenhek. *The Israeli Central Bank: Political Economy, Global Logics and Local Actors*. . London ; New York, NY : Routledge, 2011.
- Goodwin, Geoff. "Rethinking the Double Movement: Expanding the Frontiers of Polanyian Analysis in the Global South: Rethinking the Double Movement." *Development and Change* 49 (5) (2018): 1268–90.
- Grinberg, Lev Luis. *Split Corporatism in Israel*. Albany: State University of New York Press, 1991.
- Hall, Peter A., and David W Soskice. "An Introduction to Varieties of Capitalism." In by Peter A. Hall and David W. Soskice (eds.), *Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage*. Oxford:Oxford University Pres, 2001:1–68
- Hamburger, Jacob, and Daniel Steinmetz-Jenkins. "Why Did Neoconservatives Join Forces with Neoliberals? Irving Kristol from Critic to Ally of Free-Market Economics." *Global Intellectual History* 6 (2) (2021): 215230-.
- Hancké, Bob, Martin Rhodes, and Mark Thatcher. *Beyond Varieties of Capitalism: Conflict, Contradiction, and Complementarities in the European Economy*. Oxford University Press, 2007.
- Harmes, Adam. 2012. "The Rise of Neoliberal Nationalism." *Review of International Political Economy* 19 (1) (2012): 59–86.
- Harvey, David. "Notes towards a Theory of Uneven Geographical Development." In David Harvey, *Spaces of Neoliberalization: Towards a Theory of Uneven Geographical Development*. Franz Steiner Verlag, 2005.
- Harvey, David. *A Brief History of Neoliberalism*. oxford: Oxford University Press, 2005.
- Held, David. *Global Covenant: The Social Democratic Alternative to the Washington Consensus*. Wiley, 2004.
- Helleiner, Eric.*States and the Reemergence of Global Finance: From Bretton Woods to the 1990s*. New York: Cornell University Press, 1996.
- Holliday, Ian. 2000. "Productivist Welfare Capitalism: Social Policy in East Asia." *Political Studies* 48 (4) (2000): 706–23.
- Jessop, Bob. "Variegated Capitalism, Das Modell Deutschland, and the Eurozone Crisis." *Journal of Contemporary European Studies* 22 (3) (2014): 248–60.
- Jessop, Bob. "Comparative Capitalisms and/or Variegated Capitalism." In Matthias Ebenau, Ian Bruff, and Christian May (eds.) *New Directions in Comparative Capitalisms Research: Critical and Global Perspectives*. International Political Economy Series. London: Palgrave Macmillan, 2015: 6582-
- Karamessini, Maria. "The Southern European Social Model: Changes and Continuities in Recent Decades." Discussion Paper Series 174. Geneva: International Institute for Labour Studies, 2007.
- Karamessini, Maria. 2012. Sovereign Debt Crisis: An Opportunity to Complete the Neoliberal Project

- Palley, Thomas. "Re-Theorizing the Welfare State and the Political Economy of Neoliberalism's War Against It." FMM Working Paper. Macroeconomic Policy Institute, 2010
- Pardo, Sharon. "The Year That Israel Considered Joining the European Economic Community." *JCMS: Journal of Common Market Studies* 51 (5) (2013): 901–15.
- Peck, Jamie, and Adam Tickell. "Neoliberalizing Space." *Antipode* 34 (3) (2002): 380–404.
- Peck, Jamie, and Nik Theodore. "Variegated Capitalism." *Progress in Human Geography* 31 (6) (2007): 731–72.
- Piketty, Thomas. *Capital in the Twenty-First Century*. Harvard University Press, 2014.
- Polanyi, Karl. *The Great Transformation*. Boston: Beacon Press, 2001.
- Razin, Assaf, and Efraim Sadka. *The Economy of Modern Israel: Malaise* and Promise. University of Chicago Press, 1993.
- Razin, Assaf. Israel and the *World Economy: The Power of Globalization*. MIT Press, 2018.
- Rodrik, Dani. Why Do More Open Economies Have Bigger Governments? *Journal of Political Economy* 106 (5) (1998): 997–1032.
- Rodrik, Dani. *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy*. New York and London: W.W. Norton, 2011.
- Rosenhek, Zeev, and Daniel Maman. "The Reconfigured Institutional Architecture of the State: The Rise of Fiscal and Monetary Authorities." In Asa Maron and Michael Shalev (eds.), Neoliberalism as a State Project: *Changing the Political Economy of Israel*, Oxford University Press, 2017: 7490-
- Rosenhek, Zeev. "Social Policy and Nation-Building: The Dynamics of the Israeli Welfare State". *Journal of Societal & Social Policy* 1 (1) (2002): 15–31.
- Ruggie, John Gerard. "International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order". *International Organization* 6 (2) (1982): 379–415.
- Schiffman, Daniel, Warren Young, and Yaron Zelekha. *The Role of Economic Advisors in Israel's Economic Policy - Crises, Reform and Stabilization*. Springer, 2018.
- Schwartz, Herman. "Small States in Big Trouble: State Reorganization in Australia, Denmark, New Zealand, and Sweden in the 1980s". *World Politics* 46 (4) (1994): 527–55.
- Shafir, Gershon, and Yoav Peled. "Peace and Profits: The Globalization of Israeli Business and the Peace Process." In Gershon Shafir and Yoav Peled (eds) *The New Israel*: *Peacemaking and Liberalization*, Westview Press, 2000: 243–64.
- Shafir, Gershon, and Yoav Peled. *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship*. *Cambridge Middle East Studies*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.
- Maman, Daniel, and Zeev Rosenhek. The Institutional Dynamics of a Developmental State: Change and Continuity in State–Economy Relations in Israel." *Studies in Comparative International Development* 47 (3) (2012): 342–63.
- Mandelkern, Ronen, and Michael Shalev. Power and the Ascendance of New Economic Policy Ideas: Lessons from the 1980s Crisis in Israel." *World Politics* 62 (03) (2010): 459–95.
- Mandelkern, Ronen. "The New Economic Policy of 1962: How Israeli Economists Almost Changed the Israeli Economy." *Israel Studies Review* 31 (2) (2016): 41–60.
- Mandelkern, Ronen. "Institutionalizing the Liberal Creed: Economists in Israel's Long Journey Towards Political-Economic Liberalization." In Asa Maron and Michael Shalev (eds.) *Neoliberalism as a State Project: Changing the Political Economy of Israel*, Oxford:Oxford University Press, 2017: 7490-
- Maron, Asa, and Michael Shalev. 2017a. "Introduction." Asa Maron and Michael Shalev (eds.) *Neoliberalism as a State Project: Changing the Political Economy of Israel*, Oxford:Oxford University Press, 2017a: 128-
- Maron, Asa, and Michael Shalev. (eds.) *Neoliberalism as a State Project: Changing the Political Economy of Israel*, Oxford:Oxford University Press, 2017b.
- McNamara, Kathleen R. *The Currency of Ideas: Monetary Politics in the European Union*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Pres, 1988.
- Michal Koreh, Ronen Mandelkern, and Ilana Shpaizman. "A Dynamic Theoretical Framework of Gradual Institutional Changes", *Public Administration* 97, no. 3 (2019): 605–20,
- Mintz, Alex. "The Military-industrial Complex: The Israeli Case". *Journal of Strategic Studies* 6, no. 3 (1983): 103–27.
- Netanyahu, Benjamin. 1996. "PM Netanyahu- Speech to US Congress- July 10." Israel Ministry of Foreign Affairs. 1996. >http://mfa.gov.il/MFA/MFA-Archive/1996/Pages/PM%20Netanyahu-%20Speech%20to%20US%20Congress-%20July%2010-%201996.aspx<
- Nitzan, Jonathan, and Shimshon Bichler. *The Global Political Economy of Israel: From War Profits to Peace Dividends*. Pluto Press, 2002.
- Nölke, Andreas.. "Exportism as an Ideology in World Politics" in, Klaus-Gerd Giesen (ed.) Ideologies in *World Politics*. Wiesbaden: Springe, 2020
- Palley, Thomas I. "Export-Led Growth: Evidence of Developing Country Crowding-Out." In Arestis, Baddeley, & McCombie (eds.), *Economic Integration, Regionalism, and Globalization*. Cheltenham: Edward Elgar, 2003.
- Palley, Thomas I. "From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics". In Saad-Filho, A. & Johnston, D. (Eds) *Neoliberalism: A Critical Reader*. Pluto, London, 2005: 2029-.

- أفـيرام، أوري، جـال، جونـي ، وكاطـان يوسـف. التقـدم. ضمـن، أوري أفـيرام، جونـي غـال ويوسـف كاطـان (محـررون)، **رسـم السياسـات الاجتماعيـة في إسرائيـل، وجهـات وقضايـا**. القـدس: مركـز طـاوب لدراسـة السياسـات الاجتماعيـة في إسرائيـل، ٢٠٠٧.
- أدفـا. **٣٠ سـنة عـلى الثـورة النيوليبراليـة في إسرائيـل**. تـل أبيـب: مركـز أدفـا، ٢٠١٦.
- أكشـطاين، تسـفي، تسـيدون، دانئيـل ، دار، فـيرد وطيلمـان آفي. "الجوانـب الاقتصاديـة في الانفصـال عـن الفلسـطينيين". مخطوطـة لـم تُنـشر رسـمياً، 2003 < http://www1.idc.ac.il/Faculty/Eckstein/pdf/pdf.03-1-hafrada14>
- بلايـخ، حاييـم. "الفقـر واللامسـاواة في إسرائيـل في منظـور دولي". ضمـن، **تقريـر حـال الدولـة ـ المجتمـع، الاقتصـاد والسياسـة**. مركـز طـاوب لدراسـة السياسـات الاجتماعيـة في إسرائيـل، ٢٠١٥: ٥٣-٣٠٩.
- بـن بـورات، يـورام. "الانقـلاب الـذي لـم يحـدث. الإيديولوجيـا والسياسـة الاقتصاديـة ١٩٧٧- ١٩٨١". **الفصليـة الاقتصاديـة**، ٢٩ (١١٥) (١٩٨٢):٣٣-٣٢٥.
- بـن بـورات، أمـير. **أيـن هـم أولئـك البرجوازيـون؟** القـدس: منشـورات ماغنـس، ١٩٩٩.
- بنـك إسرائيـل. "تقريـر بنـك إسرائيـل ١٩٩٤". القـدس: بنـك إسرائيـل، دائـرة الأبحـاث، ١٩٩٤.
- بنـك إسرائيـل. "تقريـر بنـك إسرائيـل ١٩٩٥". القـدس: بنـك إسرائيـل، دائـرة الأبحـاث، ١٩٩٥
- بنـك إسرائيـل. "تقريـر بنـك إسرائيـل ٢٠١٦". القـدس: بنـك إسرائيـل، دائـرة الأبحـاث، ٢٠١٦
- بـار- أون، يعقـوب.. "نحـن نـضرب رؤوسـنا بحائـط المفاوضـات مـرة إثـر أخـرى، ولا ينكـسر". **معاريـف**، ٢٠١٤
- برونـو، ميخائيـل. "موازنـة الاقتصـاد: خطـة الطـوارئ وبداياتهـا". **الفصليـة الاقتصاديـة**، ١٢٦ (١٩٨٥): ٢٠٧- ٢٢٣.
- بـاركات، عمـيرام. "شـطاينيتس: "نحـن في خضـم حـرب عالميـة اقتصاديـة منـذ أربـع سـنوات""، غلوبُـس، حزيـران ١٤ ٢٠١٢.
- جـال، جونـي.. "مبـدأ الـ متـى": عـن دور الطبقـات الوسـطى في دولـة الرفـاه". **الأمـن الاجتماعـي** ٥١(١٩٩٨): ٥-٢٨.

- Shalev, Michael. "Have Globalization and Liberalization 'Normalized' Israel's Political Economy?" *Israel Affairs* 5 (2–3) (1988): 121–55.
- Shalev, Michael. *Labour and the Political Economy in Israel. The Library of Political Economy. Oxford*: Oxford University Press, 1992.
- Stone, Randall W. *Controlling Institutions: International Organizations and the Global Economy*. Cambridge University Press, 2011.
- Streeck, Wolfgang, and Kathleen Ann Thelen. "Introduction: Institutional Change in Advanced Political Economies." In Wolfgang Streeck and Kathleen Ann Thelen, *Beyond Continuity: Institutional Change in Advanced Political Economies*, 1–39. Oxford: Oxford University Press, 2005.
- Svirski, Shlomo. "Economy and Society in Times of Empire." *Iunim* 16 (2006): 592–549. [Hebrew]
- Swenson, Peter. *Capitalists Against Markets: The Making of Labor Markets and Welfare States in the United States and Sweden*. Oxford University Press, 2002.
- Thelen, Kathleen. "Varieties of Capitalism: Trajectories of Liberalization and the New Politics of Social Solidarity." *Annual Review of Political Science* 15 (1) (2012): 137–59.
- Thirlwall, Anthony P. "Balance of Payments Constrained Growth Models: History and Overview." *PSL Quarterly Review* 64 (259) (2011).
- Thorhallsson, Baldur. "Domestic Buffer Versus External Shelter: Viability of Small States in the New Globalised Economy". *European Political Science* 10 (3) (2011): 324–36.
- Uzunidis, Dimitri, and Blandine Laperche. "The New Mercantilism and the Crisis of the Global Knowledge Economy". *Journal of the Knowledge Economy* 2 (3) (2011): 373.
- Van den Bossche, Peter, and Werner Zdouc. *The Law and Policy of the World Trade Organization: Text, Cases and Materials*, 4th ed., Cambridge: Cambridge University Press, 2017.
- Wallerstein, Immanuel Maurice. *World-Systems Analysis: An Introduction*. Duke University Press, 2004.
- Walter Korpi. "The Power Resources Model", In Christopher Pierson and Francis Geoffrey (eds) *The Welfare State Reader*, Castles Polity, 2006.
- Wigger, Angela. The New EU Industrial Policy: Authoritarian Neoliberal Structural Adjustment and the Case for Alternatives. *Globalizations* 16 (3) (2019): 353–69.
- Young, Oran R. "Political Leadership and Regime Formation: On the Development of Institutions in International Society." *International Organization* 45 (03) (1991): 281–308.

- جال، جوني. **الأمن الاجتماعي في إسرائيل**. القدس: ماغنس، 2004a.
- جال، جوني. "حول بندول التأمين ضد البطالة في إسرائيل، ١٩٧٢- ٢٠٠٣". **الأمن الاجتماعي**، ٦٧ (2004b): ١٠٩- ١٤٣.
- دورون، أبراهام. "وجهات في تطور سياسات الرفاه الإسرائيلية"، ضمن، موشي نأور (محرر)، **الدولة والمجتمع**. القدس: منشورات ماغنس، ٢٠٠٤.
- دورون، أبراهام. "تصميم سياسات الرفاه في إسرائيل، ٢٠٠٠- ٢٠٠٥". ضمن، أوري أفيرام، جوني جال، ويوسف كاطان (محررون)، **رسم السياسات الاجتماعية في إسرائيل، وجهات وقضايا**. القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، ٢٠٠٧.
- ديش، يتسحاق. السعر التبادلي رهن بمنظومة الأجور. **معاريف**، تشرين الثاني ١١، ١٩٨٥.
- هوفنونغ، مناحيم. **الاحتجاج والزبدة: تأثير مظاهرات الفهود السود على رصد الأموال لاحتياجات المجتمع والرفاه**: القدس، منشوران نيفو، ٢٠٠٦.
- زعيرا، يوسف. **الاقتصاد الإسرائيلي**. منشورات عليات هجاج، ٢٠١٨.
- كوهن، أوري، وليئون نيسيم. "في مسألة الطبقة الوسطى ـ الشرقية في إسرائيل"، ألبايم (ألفين) ٣٢ (٢٠٠٨).
- ليفي، يجيل. **جيش آخر لإسرائيل ـ عسكرتاريا مادية في إسرائيل**. تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٣.
- ليفين ـ إبشطاين، نواح، وموشي سميونوف. "حطابون وسقاة ماء": عرب المناطق (المحتلة) في سوق العمل الإسرائيلي. **مَجَموت** (وُجهات) ٣٠ (٤) (١٩٨٧): ١٦- ٤٠٢.
- ليفي ـ فاور، دافيد. **اليد غير الخفية: سياسة التصنيع في إسرائيل**. القدس: ياد يتسحاق بن تسفي، ٢٠٠١.
- لفيتان، نيسان، وحاييم بركاي. **بنك إسرائيل: خمسون سنة من السعي لتحقيق السيطرة النقدية**. القدس: بنك إسرائيل، ٢٠٠٤.
- ليبكين، دافيد. "موادعي أوضح لبيرس أنه سيستقيل إن لم تُنفّذ جميع التقليصات الاقتصادية". معاريف، ٧ تموز، ١٩٨٥.
- ليفشيتس، يعقوب. **اقتصاد أمنيّ**. القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٠.
- موداعي، يتسحاق. "بيان الحكومة حول تنفيذ الخطة الاقتصادية". **بروتوكولات الكنيست**. ١٤ تشرين الأول، ١٩٨٥.
- "مداولات الحكومة بشأن خطة الطوارئ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي": جلسة الحكومة رقم ٤٢، حزيران ٣٠، ١٩٨٥. أرشيف الدولة.
- معاريف. "انتقادات على قرار بنك إسرائيل تأجيل خفض الفائدة البنكية". **معاريف**. ١٥ تشرين الأول، ١٩٨٥.
- ماكيل، شراغا. "محافظ البنك المركزي يدعو إلى تنفيذ دقيق لتفاصيل الخطة الاقتصادية". **معاريف**. ٦ آب، ١٩٨٥
- نافون، توم. "الركود الاقتصادي: علامة فارقة في تاريخ إسرائيل السياسي ـ الاقتصادي، ١٩٦٤- ١٩٦٧". **عيونيم بِتكومات يسرائيل** (دراسات في انبعاث إسرائيل)، المجلد ٢٦ (٢٠١٦): ٣٨- ٤٢٩.
- نتنياهو، بنيامين. مؤتمر غلوبُس للمصالح التجارية، ١٩- ٢٠ كانون الأول، ٢٠١٨، القدس.
- سفيرسكي، شلومو وبرنشطاين، دبورا. "من عمل في ماذا، لصالح من، ومقابل ماذا؟: التطوير الاقتصادي في إسرائيل وتشكُّل توزيعة العمل الطائفية". **مَحبروت لمحكار ولبيكورت** (دفاتر بحثية ونقدية) ٤ (١٩٨٠): ٥- ٦٦.
- سفيرسكي، شلومو. "إيديولوجية 'الدولة الصغيرة' وسياسات الميزانية في إسرائيل": **الأمن الاجتماعي** ٥٩ (٢٠٠١): ١٩- ٤٦.
- سفيرسكي، شلومو. ١٩٦٧: تحوّل اقتصادي ـ سياسي في إسرائيل. **عيونيم بِتكومات يسرائيل** (دراسات في انبعاث إسرائيل)، ٢٠٠٥: ٩١- ١١٦.
- باز ـ فوكس، أمير. "العمال في زمن الخصخصة"، ضمن، يتسحاق جال ـ نور، أمير باز ـ فوكس ونعومي كا تسيون (محررون). **سياسة الخصخصة في إسرائيل: مسؤولية الدولة والحدود ما بين العام والخاص**. معهد فان لير في القدس ومنشورات الكيوبتس الموحَّد، ٢٠١٥.
- فيلك، داني. "إسرائيل طرز ٢٠٠٠: ما بعد الفورديّة النيوليبرالية". ضمن، داني فيلك وأوري رام (محرران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة**، القدس: معهد فان لير، ٢٠٠٦: ٣٤- ٥٦.
- بيلد، يوآف، وشفير، غرشون. **من هو الإسرائيلي؟ ديناميكية المواطَنة المركَّبة**. تل أبيب: إصدارات جامعة تل أبيب، ٢٠٠٥.

- برمينغـــر، شـــاي. "تطويـــر الاقتصـــاد الإسرائيـــلي استـعدادا للتجـارة الحـرة: خطـة الكشـف الحكوميـة لاسـتيراد منتجـات صناعيـة مـن دول ثالثة". **هَمِشـباط** (القانـــون) ٢ (١٩٩٤): ٥٦- ١٣٧.
- كـــورا، ميخـــال. "العـــصر الذهبـــي لدولـــة الرفـــاه في إسرائيـــل". **عيونيـــم بِتكومـــات يسرائيـــل** (دراســـات في انبعـــاث إسرائيـــل): إسرائيـــل ٦٧- ٧٧: اســـتمرارية وتحـــوّل، المجلـــد ١١، ٢٠١٧
- كرامبـــف، أرييـــه. "إنشـــاء مصطلـــح الاســـتقلال الاقتصـــادي في الخطـــاب الإسرائيـــلي، ١٩٤٨- ١٩٦٦"، في **عيونيـــم بِتكومـــات يسرائيـــل** (دراســـات في انبعـــاث إسرائيـــل) ١٩، ٢٠٠٩: ١-٣٤.
- كرامبـف، أرييـه. ٢٠١٣. هـل يأتلـف اثنـان دون قصـد؟ اللبرلـة والتأمـين العالمـي ضـد البطالـة في إسرائيـل. **الأمـــن الاجتماعـــي** ٩١: ٢٩- ٥٧.
- كرامبـف، أرييـه. **المصـادر الوطنيـة لاقتصـاد السـوق: التنميـة الاقتصاديـة في فـترة تشـكل الرأسـمالية الإسرائيليـة**. القـدس: ماغنـس، ٢٠١٥.
- روزنهـاك، زئيـف. "آليـات الاحتـواء والإقصـاء في دولـة الرفـاه الإسرائيليـة: بنـاء الدولـة والاقتصـاد السـياسي"، ضمـن، هرتسـوغ، حانـه، كوخابـي، طـال وتسـيلكر، شمشـون (محـررون)، **أجيـال، فضـاءات وهويـات**. القـدس: معهـد فـان لـير في القـدس والكيبوتـس الموحَّـد، ٢٠٠٧: ٣١٧- ٣٤٩.
- رام، أوري. "بـين السـلاح والاقتصـاد: إسرائيـل في عـصر العولمة". **سوسـيولوجيا إسرائيليـة** ب (١) (١٩٩٩): ٩٩- ١٤٣.
- رام، أوري. "خارطـة السياسـية الاجتماعيـة الإسرائيليـة في بدايـة القـرن الحـادي والعشريـن". ضمـن، ماجـد الحـاج وأوري بـن إليعيـزر (محـرران). **باسـم الأمـن: سوسـيولوجيا السـلام والحـرب في إسرائيـل في عـصر متغـيّر**. حيفـا: منشـورات جامعـة حيفـا، ٢٠٠٦.
- شـيو، ريكـي. "خطـة الاسـتقرار ١٩٨٥ ـ 'اقتصـاد صحيـح' أم إيديولوجيـا"؟ **عيونيـم بِتكومـات يسرائيـل** (دراسـات في انبعـاث إسرائيـل) ٢٣، ٢٠١٣: ٣١٥- ٣٤٩.
- شـاليف، ميخائيـل. "هـل 'طبّعـت' العولمـة واللبرلـة الاقتصـاد السـياسي الإسرائيـلي"؟ ضمـن، دانـي فيلـك وأوري رام (محـرران). **سـلطة رأس المـال: المجتمـع الإسرائيـلي في عـصر العولمـة**، القـدس: معهـد فـان لـير، ٢٠٠٦: ٨٤- ١١٥.

الهوامش

1 World Bank Data, NE.IMP.GNFS.ZS.

٢ لجنة المالية، ٩ آب، ١٩٩١.

٣ لجنة المالية، ٢٢ كانون الثاني، ١٩٩٥.

٤ لجنة المالية، ١١ آذار، ١٩٩٥.

٥ لجنة المالية، ١٥ تشرين الثاني، ١٩٩٦.

٦ لجنة المالية، ٢٢ كانون الأول، ١٩٩٢.

٧ لجنة المالية، ١٥ شباط، ١٩٩٢.

٨ خـلال العقـد الممتـد بـين ١٩٩١ و ٢٠٠١، حصـل ارتفـاع في القيمـة الحقيقيـة للأجـور في القطـاع العـام بنسـبة متوسـط مقدارهـا ٢,٦ بالمائـة وفي القطـاع الخـاص بنسـبة متوسـطة مقدراهـا ٢,٤ بالمائـة (بنـك إسرائيـل، رمـز السلسـلة: IRW_BS.M, ; IRW_8.M)؛ وانظـروا، أيضـاً: زعـيرا ٢٠١٨، ٢٥- ٣٢٤.

٩ لجنة المالية، ١٣ شباط ٢٠٠٢.

١٠ لجنة المالية، ١٢ كانون الأول ٢٠٠٣.

١١ لجنة المالية، ٢٢ آب ٢٠٠٣.

١٢ لجنة المالية، ١٧ حزيران ٢٠٠٣.

١٣ بروتوكولات الكنيست، ٢٢ كانون الثاني، ١٩٩٩.

١٤ لجنة المالية، ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

١٥ لجنة الاقتصاد في، ١٧ شباط ٢٠١٤.